جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

التنافس الإيراني التركي على منطقة الشرق الأوسط 2002 –2016

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
في العلوم السياسية– تخصص أنظمة مقارنة وحكم راشد

إعداد الطالبان
✓ بلخير مفاتيح
✓ خالد قويدر

إشراف الاستاذ
أ/خالد بقاص

لجنة المناقشة

اسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أ/ عتيقة نصيب	أستاذ مساعد"أ"	رئيسا
أ/خالد بقاص	أستاذ مساعد"أ"	مشرفا ومقررا
أ/هشام لويشي	أستاذ مساعد"ب"	مناقشا

السنة الجامعية 2016–2017

اللهم علمنا ما ينفعنا
وأنفعنا بما علمتنا
وزدنا علما

الإهـداء

إنه لمن دواعي الغبطة والسرور أن أقدم هذا العمل هدية وعربون محبة، إلى من سخره المولى سبحانه وتعالى لي ليكون شريكا في الآمال والآلام منذ إطلالتي على الدنيا، إلى هرم سلطتي إلى الحبيبة أمي، إلى والدي العزيز على جهده ووقته ورعايته إلى روح أخي الطاهرة وإلى روح صهري الكريم، إلى الزوجة الكريمة على دعمها وتشجيعها ومساندتها فكانت نعمة الرفيقة والصديقة والزوجة، إلى جميع الأخوات وأبنائهن وأزواجهن، إلى جميع الإخوة وأبنائهم وزوجاتهم، إلى حماتي الغالية وجميع أهل زوجتي كبيرا وصغيرا، إلى أخي وصديقي بشير بوكي وعائلته الصغيرة، إلى جميع الأعمام والأخوال والأصدقاء ،وإلى جميع أساتذتي الكرام الذين تتلمذت على أيديهم وأخص بالذكر أستاذي الكريم تواتي إبراهيم معمر بن التجاني.

إلى حبيبي وقرة عيني إلى إبني محمد قصي

إلى جميع الأحبة أهدي هذا العمل سائلا الله سبحانة الإخلاص والتوفيق.

خالد قويدر

الإهـداء

إلى روح والدي العزيز تغمده الله برحمته الواسعة

إلى والدتي الحبية أطال الله في عمرها

إلى الزوجة الكريمة رفيقة عمري

إلى جميع أبنائي الأعزاء

إلى جميع أحفادي الأحبة

إلى جميع الإخوة وأبنائهم

إلى جميع أصهاري وأبنائهم

إلى جميع الأحبة أهدي ثمرة عملي

بلخير مفاتيح

الشكر والتقدير

الشكر للمولى سبحانه وتعالى على توفيقه وامتنانه، ونحمده تعالى أن أعاننا في إنجاز هذا العمل، كما نشكر الأستاذ

*** خالد بقاص ***

على نصائحه وإرشاداته، وعلى جميع مجهوداته والشكرِ موصول كذلك، إلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة حمه لخضر بالوادي، على مجهوداتهم معنا، وعلى الأوقات الممتعة التي قضيناها معهم طيلة فترة الدراسة، شاكرين لهم حسن ضيافتهم، وطيبة أخلاقهم، وكرم إصغائهم لمتطلباتنا وآرائنا، وتوجيهاتهم ونصائحهم، والشكر كذلك إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة.

كما نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد بالقليل أوبالكثير، سائلين المولى سبحانه وتعالى أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم و يجزيهم خير الجزاء.

خطة البحث

مقدمـــــــــة

الإطار المنهجي والمفهومي والنظري

الفصل الأول

البيئة الجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط

المطلب الأول: المحددات الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط

المطلب الثاني: الأهمية الإقتصادية والأمنية لمنطقة الشرق الأوسط

المبحث الثاني: التحولات السياسية في منطقة الشرق الأوسط بعد 2002

المطلب الأول: الإحتلال الأمريكي للعراق

المطلب الثاني: الحراك العربي بعد 2011 وانعكاساته على المنطقة

المطلب الثالث: ظهور لتهديد فاعلين من غير الدول

المبحث الثالث: الواقع السياسي الداخلي في تركيا وإيران بعد 2002

المطلب الأول: الواقع السياسي الداخلي في تركيا بعد 2002

المطلب الثاني: الواقع السياسي الداخلي في إيران بعد 2002

الفصل الثاني

القضايا الرئيسية للتنافس التركي الإيراني وانعكاساتها على الإستقرار في منطقة الشرق الأوسط

المبحث الأول: الموقف التركي الإيراني من القضية الفلسطينية

المطلب الأول: الموقف الإيراني من القضية الفلسطينية

المطلب الثاني: الموقف التركي من القضية الفلسطينية

المبحث الثاني: التنافس الإيراني التركي في العراق

المطلب الأول: المصالح التركية في العراق

المطلب الثاني: المصالح الإيرانية في العراق

المبحث الثالث: التنافس الإيراني التركي من الأزمة السورية

المطلب الأول: موقف إيران من الأزمة السورية

المطلب الثاني: موقف تركيا من الأزمة السورية

المبحث الرابع: رؤى مستقبلية للتنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط

المطلب الأول: سيناريو استمرار الوضع الراهن

المطلب الثاني: سيناريو التدهور

المطلب الثالث: سيناريو الإنفراج وعودة الإستقرار

خلاصة واستنتاجات

مقدمة

مقدمة

تمتلك منطقة الشرق الأوسط أهمية بالغة، تكمن في عدة محددات جغرافية، سكانية وثراواتية، كما تتمتع بموقعها الجيوسياسي المتميز، لذلك شكلت عبر التاريخ مركز اهتمام الإمبراطوريات الكبرى المتعاقبة، حيث أصبحت السيطرة على منطقة الشرق الأوسط عنوانا للقوة والنفوذ العالمي.

وتعيش المنطقة منذ الغزو الأمريكي للعراق وما تبعه من أحداث كالحروب الإسرائيلية على لبنان 2006، وعلى غزة 2009 و2012، وما شهدته المنطقة العربية من حراك أو ما يسمى بالربيع العربي، وما نتج عنه من أحداث، أدخلت منطقة الشرق الأوسط في حالة إعادة ترتيب لمناطق نفوذ الدول الكبرى والقوى الإقليمية، كما تسببت هذه الأحداث في تـمزيق النظام الإقليمي العربي، وكان أكبر المستفيدين من غياب للنظام الإقليمي العربي كل من تركيا وإيران لتبرزا كقوتين إقليميتين في المنطقة تسعى كل منهما إلى بسط نفوذها من خلال تنافسهما للوصول إلى مركز القيادة والريادة في العالم الإسلامي، مرتكزين في ذلك على إرثهما التاريخي الذي يعود إلى الإمبراطوريتين العثمانية والفارسية .

ولمعالجة الموضوع تبنت الدراسة فصلين تطرقت في الفصل الأول إلى البيئة الجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط ، من خلال ثلاثة مباحث هي على التوالي المبحث الأول الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط ،ثم التحولات السياسية في منطقة الشرق الأوسط في المبحث الثاني، وبعد ذلك الواقع السياسي الداخلي في تركيا وإيران في المبحث الثالث ، فيما تناولت الدراسة في الفصل الثاني أهم القضايا الرئيسية للتنافس التركي الإيراني وإنعكاساتها على الإستقرار في منطقة الشرق الأوسط ، وذلك من خلال أربعة مباحث متتالية وهي الموقف التركي الإيراني من القضية الفلسطينية في المبحث الأول، يليه المبحث الثاني التنافس التركي الإيراني في العراق،ثم التنافس الإيراني التركي في سوريا في المبحث الثالث وأخيرا روئ مستقبلية للتنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط كمبحث رابع.

الإطار المنهجـــي والمفهومـــــي والنظـــــري.

الإطار المنهجي والمفهومي والنظري

أولا : الإطار المنهجـــــي

1- أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار الموضوع كان لجملة من العوامل الذاتية والموضوعية ساهمت في تحديد معالمه وتوجيهها:

فبالنسبة للمبررات الذاتية للباحث هي:

1- انجذاب الباحث بسرعة التغيرات السياسة في منطقة الشرق الأوسط في فترة ما بين 2002 – 2016 خاصة ما تعلق بالقوتين الإقليميتين تركيا وإيران.

2-السعي إلى معرفة أهمية القوتين الإقليميتين المتنافستين على منطقة الشرق الأوسط تركيا وإيران وتأثير ذالك على المنطقة.

أما بالنسبة للمبررات الموضوعية فيمكن حصرها في:

1-التحولات المتسارعة التي تعرفها منطقة الشرق الأوسط، خاصة بعد الحراك العربى في عدد من بلدان المنطقة، والتدخل المباشر وغير المباشر للدولتين في شؤون تلك البلدان.

2- وفرة الدراسات التي اهتمت بالتنافس التركي الإيراني وتأثيرهما في منطقة الشرق الأوسط.

2- المشكلة البحثية :

في ظل التحولات الدولية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط منذ الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وما عرفته الساحة العربية من حراك بداية من 2011 وما نتج عنه، وبروز الدورين التركي والإيراني في تلك المنطقة تبلورت لدى الباحث رغبة في التعرف على حقيقة هذين الدورين وانعكاسات تنافس الدولتين على مناطق النفوذ في الشرق الأوسط ، وانعكاس ذالك على النظام الاقليمي العربي، والتنبؤ بمستقبل هذين الدورين وفقا لمتحولات المعقدة والمستمرة التي تعيشها المنطقة الى يومنا هذا.

وعليه تكمن المشكلة البحثية للدراسة في التعرف على دور كل من تركيا و إيران في منطقة الشرق الأوسط ،وما تسعيان لتحقيقه من أهداف في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2016 .

وعليه تطرح الدراسة المشكلة البحثية الآتية:

إلى أي مدى أثر التنافس التركي الإيراني على الإستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط؟

وتندرج تحت هذه المشكلة البحثية مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

1- ما هي أهم المتغيرات السياسية في الشرق الأوسط بعد 2002؟

2- ما أبرز التطورات السياسية في كل من تركيا وإيران بعد 2002؟

3- ما هي أهم قضايا التنافس التركي الإيراني في المنطقة بعد 2002 وما هي استراتيجيات الدولتين اتجاهها ؟

4- ما هي أثار التنافس التركي الإيراني على المنطقة ؟ وما مستقبل هذا التنافس؟

3- مجالات الدراسة :

أ- الحدود الزمنية : (2002-2016) وهي الفترة التي شهدت وصول حزب العدالة والتنمية التركي إلى الحكم سنة2002 وبروز إيران كفاعل سياسي مهم نتيجة سقوط نظام صدام حسين سنة2003.

ب -الحدود المكانية: منطقة الشرق الأوسط .

ج- الحدود الموضوعية: الدور الإقليمي ، الصراع المذهبي ، القضية الفلسطينية، العراق ، الحراك العربي، الأزمة السورية، الأزمة اليمنية .

4- الفروض العلمية :

على ضوء المشكلة البحثية الرئيسية والأسئلة الفرعية تكون الإجابة عليها كالتالي:

-ضعف النظام الإقليمي العربي منح الفرصة لظهور قوى إقليمية غير عربية .

-كلما زاد التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط زادت ظاهرة عدم الاستقرار .

5- الأهمية العلمية و العملية:

أ- الأهمية العلمية :

تتبع أهمية هذه الدراسة من خلال كونها توفر نظريا فرصة للمهتمين بالشأن الشرق الأوسطي للإطلاع على الوصف التحليلي لأوضاع هذا الإقليم من خلال التحولات السياسية التي طرأت عليه وما نتج عنها من توازنات إقليمية جديدة.

ب- الأهمية العملية:

تتبع الأهمية العملية ل لدراسة من فهم تداعيات التنافس الإقليمي على المنطقة ، وعلى الدول العربية منذ احتلال العراق 2003 ،الحرب الإسرائيلية على لبنان2006، الحربين الإسرائيليتين على غزة 2009 و 2012 ، وأحداث ما يسمى(الربيع العربي منذ نهاية2010) خاصة الأوضاع المتأزمة في سوريا واليمن هذا من جهة، ومن جهة أخرى التحولات الداخلية التي شهدتها كل من إيران وتركيا، خاصة مع وصول نخب جديدة إلى الحكم في كلا البلدين لها رؤى مختلفة عن النخب السابقة حول منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي ستسعى الدراسة لتقديم إضافة علمية حول التنافس التركي- الإيراني على مناطق الشرق الأوسط.

6- المناهج المستخدمة :

اعتمدت هذه الدراسة المنهج التاريخي الذي عرّف هذا المنهج أيضاً على أنه البحث الذي يصف ويسجل الوقائع والأحداث الماضية، ويدرسها ويفسرها، ثمّ يحللها استناداً إلى أسسٍ منهجيّة وعلميّة دقيقة، الهدف منها الوصول لتعميمات وحقائق تساعد على فهم الحاضر بناء على أحداث الماضي، وللتنبؤ بالمستقبل،يساعد على تتبع التحولات السياسية التي حدثت في المنطقة خلال فترة الدراسة لكل من تركيا وإيران في الشرق الأوسط .

كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يهتم بدراسة الظاهرة ووصفها وصفا علميا دقيقا مع تحليل مكوناتها، ويقصد بذلك وصف وتحليل كل من الأدوار الجديدة التي ظهرت في المنطقة، وإبراز حالة التنافس التركي الإيراني.

كما تبعت الدراسة المنهج المقارن، **لمنهج المقارن** : وهو ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر، ويعتمد الباحث من خلال ذلك على مجموعة من الخطوات من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية

المتعلقة بالظاهرة المدروسة. وتستعين العلوم القانونية و السياسية بالمنهج المقارن في الكثير من الدراسات، وذلك من خلال مقارنة مؤسسات قانونية بمؤسسات قانونية في نظم قانونية أخرى.من خلال عرض مظاهر الإختلاف والتوافق في موقف الدولتين في كل قضية من القضايا الإقليمية .

7- أدوات جمع البيانات :

اعتمدت الدراسة على جمع بيانات متنوعة بين الكتب، ودوريات وتقارير ومجلات ورسائل علمية، بالإضاقة إلى مقالات أنترنت .

ثانيـــــا : الإطار المفهومـــــي

1 تعريف المفاهيم الأساسية للدراسة:

تتضمن الدراسة جملة من المفاهيم تعتبر مفاتيح لفهم مقاصدها وتحليلاتها لعل من أبرز مصرطلحاتها هي:

1 -التنافس(the compitition):

تعرف كلمة التنافس أو المنافسة في اللغة العربية بأنها نزعة فطرية تدعو إلى بذل الجهد في سبيل التفوق، ويحمل من جانب آخر معنى مستوحى من الشيء ذو القيمة النفيسة، الذي يدفع أطرافا (أفرادا أو جماعات) للتسابق والتزاحم بهدف بلوغ هذه ألقيمة وعليه فالتنافس الدولي(Intemational compitition) هو: وضع وحالة تجمع بين طرفين دوليين أو أكثر يقرران خوض التنافس وفق حسابات عقلانية مركزين جهودهم وإمكانياتهم نحو تحقيق فوائد ومصالح توفرها بيئة معينة في النظام الدولي دون اللجوء إلى المواجهة المسلحة المباشرة [1].

2 -الصراع (the conflict):

الصراع هو مصطلح مجمع عليه من قبل الباحثين لأنه يستخدم للتدليل على تلك المواقف التي تتضمن تعارض ما وصريحا في القيم والأهداف والمصالح للطرفين، بحيث عرفه

[1] محمد نذير حمدي،" ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية، المركز الديمقراطي العربي، " قسم الدراسات والعلاقات الدولية، ، 2017/04/22 ، 21:30، **http://democraticac.de/?p=1775** .

"جوزيف فرانكلي" بأنه" :موقف ناجم عن الاختلاف في الأهداف والمصالح القومية"، وتجدر الإشارة إلى أن الصراع بكل توتراته يبقى دون نقطة المواجهة المسلحة لأن المراحل التي تسبق الأخيرة يكون فيها مجالا أوسع لإدارة الصراع والتكيّف مع ضغوطه[1] .

3- مفهوم القوة الإقليمية :

القوة الإقليمية هي تلك الوحدة الدولية التي تمتلك كلًّا من القوة والقدرة على التأثير داخل حدود إقليمها، فهي مشابهة للقوى الكبرى في النظام الدولي ولكن فقط على مستوى الإقليم التابعة له، والفرق بين القوة المتوسطة التقليدية والصاعدة " الإقليمية" هو فكرة امتلاك الوحدة الدولية القدرة على أن تقود في الأساس فالقوة الإقليمية " المتوسطة الصاعدة " تتمتع بتلك المهارة بينما القوة المتوسطة التقليدية تفتقد لعنصر القيادة فيقتصر دورها على تشكيل ائتلافات بالإضافة إلى محاولة الخروج بحلول توافقية وقائمة في الأساس على مبدأ الشراكة لتحقيق مصالح مشتركة "، ويمكن تعريف القوى المتوسطة بأنها تلك الدولة التي تمتلك قدرًا متوسطًا من مصادر القوة الصلبة والناعمة يجعلها قادرة على التصرف في قضايا النظام الدولي بتبني أنماط من السلوك ترتكز على التوافق على أن يتم إدراكها كقوة متوسطة من جانب الدول الأخرى في النظام الدولي".[2]

4 -الدور الإقليمي:

عرف "روبرت كيوهان" الدور على أنه مجموعة قواعد السلوك التي تعبر عن السياسة الخارجية المتوقعة وتوجيه عملها، كما يمكن اعتباره "خارطة طريق" يعتمدها صانع السياسة الخارجية لتبسيط وتسهيل فهم واقع سياسي معقد .[3]

---

[1] محمد سيد أحمد، " **مفهوم الصراع الدولي والمنطلقات النظرية له**،" 2017/04/22 ، 10:46، **http://moha1991mad.sudanforums.net/t10-topic** .

[2] سعاد محمود أبولية، القوي المتوسطة: **دور القوي المتوسطة التقليدية والصاعدة في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة**، السياسة الدولية، العدد189، المجلد 47، يوليو2012، ص15.

[3] محمد العربي لادمي، "**التنافس التركي –الإيراني علي المناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط 1996–2014**" . مذكرة مكملة لنيل الماجستير في العلوم السياسية ، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014-2013،) ص22.

كما يمكن تعريف الدور الإقليمي على أنه يقصد به تصور صانع القرار في الوحدة الدولية للمجالات التي تتمتع بها دولته بالنفوذ، وللوظيفة التي بإمكان دولته تأديتها، وتوقعه لحجم التغير المتوقع في النظام الدولي أو الإقليمي نتيجة لقيامها بتلك الوظيفة.[1]

5-النفــوذ :

يقصد بالنفوذ السياسي قدرة الدولة على تغيير سلوك الدول الأخرى والتأثير في النسق الدولي، والنفوذ هو هدف الدور، فلا يمكن لدولة ما، أن يتبلور دورها في منطقة دون أن يكون لها نفوذ فيها، كما لا يمكن أن يتحقق دورها، ما لم تكن لها القدرة عل ى التأثير والتغيير في سلوكيات الدول الأخرى .[2]

6- السياسة الخارجية:

يعرفها "ليون نويل" بأنها : " فن إدارة علاقات الدولة، مع الدول الأخرى "، فيما يعرفها "مودلسكي بأنها: " نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات، لتغيير سلوكيات دول أخرى[3] ".

الأدبيات السابقة :

هناك العديد من الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع نذكر منها :

1 -دراسة أحمد داوود أغلو، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا، ودورها في الساحة الدولية :**
وتناولت الدراسة مقاييس القوة والتخطيط الإستراتيجي، كما تناولت الإستراتيجية المرحلية والسياسات المرتبطة بالمناطق الجغرافية، كما اشتملت الدراسة على الوسائل الإستراتيجية والسياسات الإقليمية، التي رأى أغلو أنها ستحقق لتركيا مكانتها المرموقة في الساحة الدولية.

2 -دراسة وليد عبد الحي، **إيران مستقبل المكانة الإقليمية 2020:**
تناولت الدراسة، التحولات الكبرى في بنية المجتمع والنظام الإيراني وانعكاساتها على السلوك السياسي الإيراني إقليميا ودوليا .

---

[1] دنيا جواد الجبوري ، "**الدور الإقليمي العراقي:رؤية في الثوابت الإستراتيجية والتحديات المستقبلية**" مجلة السياسة الدولية .العدد15، 2010، ص211.

[2] محمد العربي لادمي، **مرجع سابق**، ص33.

[3] أحمد نوري النعمي، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا**.عمان:دار زهران، 2011 ، ص ص، 25، 26.

3 -دراسة دنيا عبد العزيز، **التنافس التركي الإيراني تجاه الترويج لنموذجهما السياسي في المنطقة العربية بعد ثورات الربيع:**

ركزت هذه الدراسة على التغير الذي حدث في منطقة الشرق الأوسط، نتيجة لما يطلق عليه ثورات الربيع العربي، والتي دفعت كل من تركيا و إيران إلى التنافس في تسويق نموذجهما السياسي .

4 -مذكرة الماجستير لمحمد العربي لادمي ، **التنافس التركي – الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط (1996 – 2014):**

تطرقت هذه الدراسة إلى فترة ما بعد الحرب الباردة، وانتقال النظام العالمي إلى القطبية الأحادية، سعت كل من الدولتين الإقليميتين ، تركيا و إيران إلى بسط وتكريس نفوذهما على منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى المتغيرات الدولية، كانت للمتغيرات الداخلية أثرا في رسم السياسة الخارجية لكليهما في المنطقة .

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها ستبحث في عمق تقاطعات التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، والتي تناولتها الدراسات السابقة بشكل مبسط ومستقل عن بعضه البعض ، كما تميزت فترة الدراسة بتسارع للمتغيرات الداخلية في البلدين وفي منطقة الشرق الأوسط بصفه عامة .

ثالثـــــــا : الإطار النظـري

النظريـــــات المستخدمة :

1-النظرية الواقعية :

والتي من أبرز منظريها المعاصرين الأمريكي " هانس مورغنثو"*وذلك لتمكن من تحليل الظاهرة المدروسة ، التي تركز على أهمية القوة في العلاقات الدولية كأساس لتحقيق المصلحة الوطنية لأي دولة، ولقد وظفت هذه النظرية لتبين الإستراتيجية المتبعة لكل من تركيا وإيران تجاه منطقة الشرق الأوسط وذلك لتحقيق مصلحتيهما القومية إذ تعمل إيران بعد الثورة الإسلامية وخاصة بعد نهاية حرب احتلال العراق 2003، على أن تصبح قوة إقليمية رائدة في المنطقة وذلك عن طريق سعيها لتطوير برنامجها النووي، وفي نفس الوقت الجمع بين ما تتبناه من رؤى وتوجهات إيديولوجية وبين مصالحها، إضافة إلى تركيا التي تبنت سياسة جديدة منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة سنة 2002.[1]

2- نظرية اللعب :

وهي نظرية تعتمد على تحليل استراتيجية مواقف الصراع ووضع مجموعة من القوانين أو القواعد المعقولة للتصرف، وقد عرفها "مارتن شوبيك" على أنها طريقة رياضية لدراسة بعض جوانب عملية اتخاذ القرارات ولا سيما في المواقف التي تغلب عليها صفة الصراع أو التعاون، أو كما يقول :"هي طريقة لدراسة صناعة القرار في حالات الصراع". ورواد هذه النظرية أمثال "مارتن شوبيك" و"فون نيومان" و"جون ماكدونالد" و"مايلز كوبلاند" وغيرهم بينوا وجود وضعين أو حالتين للعبة :

الحالة الأولى هي حالة ناتج الصفر ويكون فيه ربح الدولة على حساب دولة أخرى.

* هانس مورغانثو Hans J Morgenthau رائد المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية ، وهو عالم أمريكي ، يري بان القوة هي المصلحة والمصلحة هي القوة ، ويقصد بالقوة هي مكوناتها العسكرية والاقتصادية المالية، وما يتيحانه من قدرة علي التأثير وممارسة النفوذ، وفي العام 1947 نشر" هانس مورغانتو" كتابه ((السياسة بين الأمم))، الذي حاول فيه تطوير نظرية شاملة للسياسة العالمية ، تبني فيها الفلسفة الواقعية.

[1] أحمد نوري النعمي، مرجع سابق، ص 140 .

الحالة الثانية وهي حالة تاريخ اللاصفر، حيث يمكن زيادة الفائدة في هذه الحالة باللجوء إلى الأسلوب التعاوني الذي لا يسمح بالصدام بين المتصارعين.[1]

3- نظرية الصراع :

يعرف الصراع بأنه عبارة عن ظاهرة تنافس بين طرفين أو أكثر تتضمن إتباع كل طرف أهداف متعارضة في الوقت نفسه، بحيث يريد كل طرف الحصول على ما يريد الحصول عليه الطرف الآخر.

وترى الماركسية أن الصراع الدولي كامن في طبيعة تنظيم الدولة، وللتخفيف منه يستوجب إيجاد أسواق خارجية مما يؤدي إلى تنافس دولي ينتج عنه حروب دولية مثل الحرب العالمية الأولى، وقد عرفه "جوزيف فرانكل" بأنه "موقف ينتج عن اختلاف في المصالح القومية والأهداف".

وللصراع وسائل وهي :

-ديبلوماسية مثل التفاوض والتمثيل ما بين الدول
-دعائية عن طريق وسائل الاتصال
-عسكرية وتكون عن طريق الحرب والصراع المسلح بعد فشل الوسيلتين الأولى والثانية
-سياسية عن طريق التفاوض والوساطات والمساعي الحميدة ....إلخ.[2]

[1] جلال فاخوري ، **"نظرية اللعبة في العلاقات الدولية ،"** جريدة الرأي ، (2017/05/18 ،20:25)، **http://alrai.com/arlicle/54842.html**.

[2] هايل الجازي ،**"مفهوم الصراع الدولي ،"** (2017/05/15 ،22:13)، **http://mawdoo3.com/%D9%85%D9%87** .

الفصل الأول

البيئة الجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط

الفصل الأول: البيئة الجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط

تعد منطقة الشرق الأوسط واحدة من أكثر مناطق العالم أهمية، لما يميزها عن غيرها من باقي مناطق العالم الأخرى، من موقع استراتيجي مهم وثروات باطنية هائلة، هذا ما يجعلها تمتاز بأكثر حساسية من غيرها في العالم، دون إغفال ما تحتويه هذه المنطقة المميزة من مصالح متقاطعة بين عديد دول وقوى العالم، وهو ما جعلها محط أنظار وميدان لنشاطات تلك القوى .

ولقد تعرضت المنطقة في السنوات الأخيرة إلى العديد من التغيرات والتطورات، أعطت صبغة جديدة ليست كتلك التي كانت من قبل، وهذا بتراجع دور النظام الإقليمي العربي، الذي أصبح يمتاز بالهشاشة والضعف، تاركا المجال إلى قوى إقليمية أخرى غير عربية، بدأت دورها يتعاظم فعليا في المنطقة .

ولهذا سيتطرق الدراسة في هذا الفصل الأول إلى طبيعة البيئة الجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، وعليه يقسم الفصل إلى مايلي :

المبحث الأول : الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط .

المبحث الثاني :التحولات السياسية في منطقة الشرق الأوسط بعد 2002 .

المبحث الثالث: الواقع السياسي الداخلي في تركيا وإيران بعد .2002

المبحث الأول :الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط .

ليس هناك إجماع حول مفهوم الشرق الأوسط بين مفكري السياسة، فمنهم من يفتح المجال ليشمل جميع دول الوطن العربي، بالإضافة إلى إسرائيل وتركيا وإيران والهند وباكستان، بينما هناك شبه اتفاق على بعض الدول على وجودها داخل نطاق الشرق الأوسط وهي : مصر الأردن، فلسطين، سوريا، لبنان، العراق، السعودية، الكويت، الإمارات، البحرين، قطر، عمان واليمن من الدول العربية، هذا بالإضافة إلى كل من إسرائيل، إيران وتركيا من الدول غير العربية، ليبقى الاختلاف على دول أخرى وهي قبرص ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، السودان، إثيوبيا، اريتريا، الصومال، جيبوتي أفغانستان وباكستان.[1]

الشكل (1) : خريطة الشرق الأوسط .

المصدر : شبكة بيومن الاخبارية http://www.buyemen.com/news29510.htm

أما عن الاختلاف فإنه يرجع إلى المصدر المحدد لهذه المنطقة، فالولايات المتحدة الأمريكية تعبر منطقة الشرق الأوسط أشمل من الشام والخليج العربي زائد إسرائيل ، وترسم حدودها من الغرب شمال إفريقيا ومن الشرق آسيا الوسطى مع أفغانستان وباكستان والهند وقد أمدتها بعديد التسميات سيما بعد الحرب الباردة مثل الشرق الأوسط الجديد، كما تعتبر صاحبة مشروع الشرق الأوسط الكبير .

[1] محمد العربي لادمي، **مرجع سابق** ، ص59 .

أما المملكة المتحدة فتعرف منطقة الشرق الأوسط بأنها تلك المنطقة التي تمتلك امتدادا من عمان شرقا إلى مصر غربا، وقد استخدمه وزير الإستعمارات البريطاني " تشرشل " عندما أنشأ إدارة لتشرف على شؤون فلسطين والأردن والعراق عام 1921 ليزداد استعمال هذا المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية بعد إنشاء الحلفاء مركز قيادة وتموين الشرق الأوسط .

ويعتبر الكاتب الأمريكي "الفريدماهان" * أول من استعمل مصطلح الشرق الأوسط عام 1902 للإشارة إلى المسالك والطرق الغربية والشمالية المؤدية إلى الهند، لدى مناقشته الإستراتيجية البحرية البريطانية .[1]

المطلب الأول : المحددات الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط .

لقد بينت العديد من النظريات الجيوسياسية الأهمية البالغة التي تحتلها منطقة الشرق الأوسط، فلقد أكد **هالفورد ماكيندر** أن العالم أصبح قارة واحدة مقسمة إلى ثلاثة أقسام ملتصقة يتوسطها البحر المتوسط وأطلق عليها الجزيرة العالمية، ووضع **ماكيندر** معادلة يقول فيها أن من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض، ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم.

كما يشير **الأمريكي نيكولاس سبيكمان** إلى أن السيطرة على منطقة الشرق الأوسط تدفع إلى السيطرة والتحكم في علاقات القوة في العالم .[2]

وعليه فإن للشرق الأوسط موقعا مميزا جغرافيا في خارطة العالم وهو ما فرضت العديد من المميزات منها:

1- تعتبر منطقة الشرق الأوسط مركز ثقل في العالم وذلك بربطها بين قارات آسيا، أفريقيا وأوروبا .

* مختص في الإستراتيجية البحرية، وهو ضابط في لبحرية الأمريكية (1840-1914).

[1] نفس المرجع ص 60 .

[2] عمر كامل حسين ، **النظام الشرق أوسطي و تأثيره على الأمن المائي العربي : دراسة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكية** .سوريا : دار رسلان للطباعة و النشر والتوزيع، الطبعة 1، 2008 ، ص ص. 64،63.

2- يشرف على العديد من البحار الهامة في العالم مثلما يتحكم في مجموعة من المضايق و الممرات المائية مثل قناة السويس، مضيق باب المندب، مضيق هرمز ومضيق جبل طارق مما يجعله يتمتع بأهمية مائية استراتيجيه .

3- يتميز الشرق الأوسط بمناخ حيوي متنوع بفضل موقعه الجغرافي الفريد مما يساهم في تميزه اقتصاديا .

4- بفضل موقعه الاستراتيجي الم ميز يشرف الشرق الأوسط على العديد من المسطحات المائية الرئيسية مثل البحر الأبيض المتوسط، بحر العرب، البحر الأحمر، الخليج العربي، المحيط الهندي وامتداده على المحيط الأطلسي.

المطلب الثاني : الأهمية الاقتصادية والأمنية لمنطقة الشرق الأوسط .

لمنطقة الشرق الأوسط أهمية اقتصادية وأمنية بالغة، فمن الناحية الاقتصادية يرجع إلى ارتباطها أساسا بموقعها الإستراتيجي المتميز، والمتحكم في العديد من البحار(البحر الأحمر وشواطئ البحر المتوسط) وكذلك بالعديد من المضايق (مضيق باب المندب، مضيق جبل طارق, مضيق البوسفور وكذلك قناة السويس...) بالإضافة إلى مضيق هرمز الذي له أهمية اقتصادية كبيرة تتجلى في أن حوالي 30 ناقلة نفط تعبره يوميا محملة بحوالي 17 مليون برميل نفط، كما يعبره حوالي 80 % من نفط الخليج إلى مختلف[1] أنحاء العالم وهو ما يجعله من أهم المضايق والطرق والمواصلات البحرية ومعابر التجارة الدولية في العالم .

كما تمتاز منطقة الشرق الأوسط في كونها ثرية بالموارد الطبيعية، والموارد الطاقوية كالبترول و الغاز فهي تمتلك 70 % من الإحتياطي العالمي، وأهم ما يبرز الأهمية الاقتصادية للمنطقة هو احتوائها على حوالي 68 % من احتياطي البترول و 38 % من احتياطيات الغاز في العالم، كما أن المنطقة لها أعلى معدلات الإنتاج للبترول الذي يمتاز بالجودة العالية، وكلفة إنتاجه هي الأقل على المستوى العالمي، وذلك راجع إلى أن حقول النفط في المنطقة متوسطة العمق و ذو إنتاج غزير، كما يلعب موقعها الاستراتيجي دورا في قلة تكلفته ذلك لأنه قريب من مناطق الاستهلاك ما يعني بالضرورة قلة تكلفة النقل والتي تنعكس بصورة مباشرة على تكلفة إنتاجه .

[1] محمد العربي لادمي ، مرجع سابق ،ص 61.

هذا و يكسب الإستقرار السياسي و الطبيعي الذي تمتاز به المنطقة أهمية اقتصادية كبيرة وهو ما يجعل القوى الدولية تتسابق و تتهافت للظفر باستثمارات كبرى في المنطقة خاصة في مجال الطاقة .[1]

وتتشارك الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط مع الأهمية الأمنية، فأمن الممرات البحرية في المنطقة لعبور التجارة الدولية أصبح من أهم مرتكزات السياسة الدولية، مثلما هو حاصل في جل ممرات المنطقة، و يظهر الإهتمام الدولي بها جليا من خلال محاربة قراصنة سواحل الصومال، وقد تضافرت الجهود لحماية ممرات التجارة الدولية في منطقة الشرق الأوسط ما يبرز الأهمية البالغة التي توليها الدول الكبرى لسلامة وأمن هذه الممرات، وهو ما ينعكس بشكل واضح على مصالح هذه الدول .[2]

وعليه يرى الباحث أن منطقة الشرق الأوسط واحدة من أهم المناطق في العالم و ذلك لما لها من ثروات هائلة وإمكانيات ضخمة جعلتها محط أنظار العالم.

[1] ساعد ناصر جاسم العواد ، "**نظرة تحليلية للأهمية الإقتصادية للبترول و الغاز في منطقة الشرق الأوسط**، 2017/02/21 ، 10:14، **http://www.siyassa.org.eg/UI/Front/Issue.aspx** .

[2] محمد العربي لادمي ، مرجع سابق ، ص63.

المبحث الثاني :التحولات السياسية في منطقة الشرق الأوسط بعد 2002.

عرفت منطقة الشرق الأوسط منذ عام 2002 إلى يومنا هذا تحولات سياسية بالغة الأهمية، كانت لها انعكاسات على تغيير الواقع الإقليمي العربي والشرق أوسطي، نتيجة لمجموعة من العوامل تمثل جزء منها نتيجة لتدخلات الخارجية على دول المنطقة كحرب الخليج الثالثة عام 2003، وجزء آخر يتعلق بانهيار بعض الأنظمة السياسية العربية من جراء ما يعرف بالثورات العربية، وأخرى تتعلق بظهور فاعلين من غير الدول تشكل تهديدا أمنيا مشتركا لدول الإقليم وهي تنظيم الدولة الإسلامية وظهور الحركة الحوثية في اليمن

المطلب الأول: الاحتلال الأمريكي للعراق2003 .

الغزو الأمريكي للعراق أو حرب الخليج الثالثة أو احتلال العراق أو حرب تحرير العراق أو عملية حرية العراق ،هذه بعض من أسماء كثيرة استعملت لوصف العمليات العسكرية التي وقعت في العراق سنة 2003، استمرت من 19 مارس إلى 01 ماي 2003, والتي أدت إلى احتلال العراق عسكريا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ومساعدة دول أخرى مثل بريطانيا وأستراليا وبعض الدول المتحالفة مع أمريكا حسب تعريف مجلس الأمن لحالة العراق في قانونها المرقم 14833 في 2003, وانتهت الحرب بسيطرة الولايات المتحدة على بغداد[1].

في حقيقة الأمر دخل العراق عام 2002 ضمن الإستهداف الأمريكي بعدما تم ضمه ضمن ما أسمته الولايات المتحدة الأمريكية بمحور الشر لاستهدافه عسكريا، بحيث جاء ذلك في خطاب الرئيس جورج بوش الإبن أمام الكونغرس الأمريكي في جانفي 2002 ، الذي وصف فيه كل من إيران وكوريا الشمالية والعراق الأضلع الرئيسية لمحور الشر.[2]

---

[1] موسعة الجزيرة ،الغزو الأميركي للعراق.. مبررات واهية ونتائج كارثية،2017،22:35/02/12

. **https**://**ar**.**wikipedia**.**org**/**wiki**

[2] Raymond Hinnebusch, **the American invasion of Iraq**: **causes and consequences**.(w.p.p): Perception Spring Center, 2007,p 9.

وقد ظلت الإدارة الأمريكية آنذاك تؤكد على أن العراق لن يمتثل لمضمون قرار مجلس الأمن رقم144* الصادر عام 2002 وبأنه سيواصل عمليات الخداع والإخفاء لذا جاءت مطالبة تيار المحافظون الجدد في الإدارة الأمريكية بإسقاط نظام الحكم في العراق[1]، ومنه بدأ الغزو الأمريكي البريطاني للعراق يوم الخميس 20 مارس2003 ، وكان بدون غطاء من الشرعية الدولية وبمعارضة معظم دول العالم وفي مقدمتها الدول الثلاث دائمة العضوية فرنسا وروسيا والصين.

إن للحرب العدوانية الأمريكية على العراق واحتلاله في ربيع عام 2003 عدة أهداف متشابكة ومتداخلة بعضها ببعض على الصعيد السياسي والاقتصادي والعسكري ومعظم هذه الأهداف تلتقي مع الأهداف الأمريكية الإسرائيلية في السيطرة على مقدرات الشرق الأوسط .
ويمكن تلخيص هذه الأهداف بما يلي:

1 -الإدعاء بامتلاك العراق لأسلحة دمار شامل وسعيه لتطوير أسلحة بيولوجية وبناء برنامج لمثل هذه الحرب وبأن العراق على وشك أن يصنع أول قنبلة نووية.
2 إتهام العراق برعاية الإرهاب وبأنه يخطط لتزويد المنظمات الإرهابية وخاصة تنظيم "القاعدة" بأسلحة دمار شامل يمكن أن تستخدم في تهديد الأمن العالمي بشكل عام وأمن الولايات المتحدة بشكل خاص وبالتالي وفقا للمادة (51) الخاصة بالدفاع الشرعي عن النفس، فإن من حق الولايات المتحدة أن تدافع عن نفسها ضد هذا التهديد، وإن أضطرها ذلك لاستخدام القوة المسلحة.
3 – تهديد العراق لجيرانه كالكويت وإيران وسورية وتركيا.
4 – إسقاط صدام حسين بالقوة العسكرية من أجل منح" الحرية " للشعب العراقي وإقامة نظام "ديمقراطي "على الطريقة الغربية ليكون نموذجًا يحتذى به لدى العديد من دول الشرق الأوسط [2].

---

*القرار : **1441** صدر عن مجلس الأمن في نوفمبر 2002 ، وقد إعتبر بمثابة الفرصة الأخيرة للإستكمال عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية، وقد كان هذا القرار بديلا عن مشروع قرار قدمها الولايات المتحدة لأمريكية يتضمن فقرات تسمح لها بتنفيذ هجوم تلقائي ضد العراق في حالة عدم تعاونه مع فرق التفتيش.

[1] سعد شاكر شلبي، "**التحديات الأمنية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة** ". مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية،(قسم العلوم السياسية، كلية العلوم والآداب، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2008)، ص48 .

[2] محمد أحمد ،"**الغزو الأمريكي – البريطاني للعراق** عام 2003 م بحث في الأسباب والنتائج ". مجلة جامعة دمشق ، المجلد 20،2004، العدد(3 و4)، ص ص 124،125.

أما الأهداف الأمريكية الخفية من غزو العراق فهي كالآتي :

1 -السيطرة على النفط العراقي الذي يعتبر أكبر مخزون احتياطي بعد السعودية إذ تتراوح احتياطاته ما يقرب 200 مليار برميل أي ما يعادل % 15 من كل الإحتياطات العالمية، وهذا يوفر للولايات المتحدة الأمريكية ربحا يقدر ب 115 مليار دولار حتى عام 2004فقط، وهو ما يضعف نفوذ الأوبيك (OPEC) وتحكمها في أسعار النفط.

2 -حماية أمن إسرائيل وترسيخ وجودها في المنطقة.

3 -إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط لتتلاءم مع مصالحها, أي تجسيد مشروع الشرق الأوسط الكبير.

4 -إستكمال بسط السيطرة العسكرية الأمريكية والتي تمتد من آسيا الوسطى حتى الخليج العربي وتهديد القوى الكبرى والناشئة كالصين وإيران وكوريا الشمالية، وتهديد دول أخرى لا تتماشى مع المشروع الصهيوني في المنطقة كسوريا ولبنان.

5 -الإستفادة من الحرب في إنعاش الإقتصاد الأمريكي الذي يعاني من الركود والبطالة وإرتفاع نسب الفوائد، والمحافظة على إنتاج مصانع الأسلحة، وحماية الشركات الكبرى التي تعاني من الإنهيار.

ومنه يمكن القول أن سقوط نظام صدام حسين والإحتلال الأمريكي للعراق كان له بالغ الأثر على معادلة التوازن الإقليمي، لأن العراق كان يمثل محورا جيوسياسيا دوليا فعالا ساهم في بناء التوازن الإستراتجي المستقر في المنطقة التي ينتمي إليها[1] .

المطلب الثاني: الحراك العربي بعد 2011 وانعكاساته على المنطقة (المعضلة السورية، اليمنية، الخليج....).

لا تختلف الأسباب التي فجرت الثورات في الدول التي أصطلح على تسميتها بدول الربيع العربي «الدول التي سقطت أنظمتها بسبب الثورات العربية عام 2011 م» كثيرا عن مثيلاتها التي أحدثت بها الاحتجاجات الشعبية في معظم الدول العربية وهي

[1] نفس المرجع ،ص 129.

خليط من العوامل والأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، التي تراكمت على مدار عقود من الزمن، وجعلت الشعوب العربية أشبه ببرميل البارود الجاهز للإنفجار في أي لحظة. لذلك بمجرد اشتعال شرارة البوعزيزي في مدينة سيدي بوزيد بتونس حدث الانفجار الهائل في المنطقة العربية ككل.

إذ أن مبررات الثورات السياسية والإقتصادية والإجتماعية كانت موجودة في واقع

هذه المجتمعات كوجود الغاز المشبع في جو الغرفة، فكانت حادثة «البوعزيزي» بمثابة «الشرارة» التي انطلقت فأوقدت النار في ذلك الغاز القابل للإشتعال أصلا فأشعلت الغرفة برمتها.[1]

أهم **العوامل التي ساهمت في ظهور الثورات الشعبية في العالم العربي هي**[2]:

1 -الطفرة الشبابية التي تمثل أكثر من ثلث سكان العالم العربي.
2 -التهميش الإقتصادي والإجتماعي بسبب الخلل في توزيع الثروة.
3 -غياب الحريات السياسية مما أدى إلى قهر واختناق سياسي واجتماعي.
4 -دور القوى الخارجية الإقليمية والدولية في تعميق حالة الضعف والانقسام في المجتمع الواحد.
5 -عامل الإحباط القومي وما أصاب الأمة من وهن وضعف وتجزئة وتغليب المصلحة القطرية عن المصلحة القومية.
6 -دور تكنولوجيا الاتصال الحديثة وثورة المعلومات في توفير فرصة للشباب العربي للإطلاع على ثقافات أخرى والتواصل وتبادل المعلومات.

الخصائص والسمات التي تميزت بها تلك الثروات فهي كالآتي[3] :

1-كانت ثورات غير نمطية سمتها السلمية والمدنية ماعدا بعض الحالات .

---

[1] حمد الشيوخ ، "**أسباب اندلاع ثورات الربيع العربي**،" 2017،17:25/03/12
. **http://middle-east-online.com/?id=146507**

[2] خليدة كعسيس خلاصي، "**الربيع العربي بين الثورة والفوضى**، "مركز دراسات الوحدة العربية،2017،10:30/03/26، **https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source** ، ص 7.

[3] نفس ال**مرجع**،(ص ص)،9،8.

2-كانت حراكا مجتمعيا غير مسيس وغير منظم تغلب عليه العفوية التلقائية والحماسة.

3-لا تحمل مشروعا سياسيا أيديولوجيا بل مطالبها اجتماعية.

4-غياب مرجعيات قيادية.

5-المبالغة في دور وسائل التواصل الإجتماعي.

6-إسقاط النظام بسهولة والتعثر في بناء نظام جديد.

7-ازدواجية المعايير في موقف الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية.

نتائج الحراك العربي منذ 2011 إلى يومنا:

لقد تصدر الشباب طلائع المظاهرات في الميادين حاملا شعارات الحرية، الديمقراطية، العدالة الإجتماعية والكرامة الإنسانية قواسم مشتركة بين ثوار الدول العربية، ومع تساقط الأنظمة السياسية ورضوخ بعضها الآخر لرغبات الإصلاح أسندت إدارة الدولة إلى المؤسسات القديمة، وما عرف إعلاميا بالدولة العميقة، إما في شكل مؤسسة عسكرية أو أشخاص لهم صلات مباشرة بالأنظمة السابقة، فلم يتم خلق حوار مجتمعي بين جميع الأطراف، وأن النظام السابق ما زال حاضرا حتى لو اختلفت الوجوه والأسماء الأمر الذي حول المرحلة الإنتقالية إلى مرحلة انتقامية لم تتحسّن فيها شروط عيش المواطن ولا إرساء حلمه المنشود الذي نادى به في الميادين عن بناء دولة الرعاية لا الجباية، وإحياء معنى الوطن الحر عبر مصالحة وطنية وعدالة انتقالية تحرص على تقصي الحقائق ومحاكمة المتورطين علاوة على تقديم تعويضات لجبر الضرر.[1]

وبصفة عامة لم تستثمر المرحلة الإنتقالية لتكون تأسيسية، فما حدث هو انتقال سياسي وليس تحولا ديمقراطيا تسابقت على إثره الأطراف السياسية على مواقع الحكم والمعارضة، ولوحظ تمكن التيار الإسلامي من النجاح في الاستحقاقات الإنتخابية ومروره من التنظير الحالم بمجتمع فاضل إلى الممارسة السياسية الشائكة، ويتبين هذا جليا من خلال فشله في قيادة تحالفات وتوافقات ديمقراطية متينة، ما ترتب عنه غياب الإستقرار وتفشي للإنقسام و زيادة

[1] يونس بالفلاح،"**الحراك العربي...خطوات للخلف من أجل قفزة للأمام**،" **24**/04/2017، 20:25 ، **https://www.alaraby.co.uk/supplementyouth**.

الإستقطاب بين شركاء التغيير، وعودة رموز الدولة العميقة والثورة الم ضادة إلى تصدر المشهد السياسي العربي، مما أتاح للثورة المضادة الزحف نحو ناصية صناعة القرار وإعادة تمركزها وبناء الأنظمة القديمة في أوجه جديدة، بدا المشهد السياسي العربي قاتما في ظل الإنتقام والملاحقات الأمنية والإقصاء والتهميش وعزل القوى السياسية الشابة، إلا أن العديد من أوساط المجتمع لا تزال ترفض قبول الأمر الواقع والعودة إلى الوراء.

وكان من أهم نتائج الحراك العربي مايلي:

1 – باستثناء تونس التي لا يزال الأمل مستمرا في الديمقراطية الناجحة، قد انتهى الحراك بانتكاسة واضحة.

2 – الأمل في مصر جديدة تبدد بفعل عودة الديكتاتورية العسكرية، ما جعل المواطن المصري يعيش تحت ممارسات إستبدادية أكثر وحشية من تلك التي واجهها في ظل نظام مبارك.

3 – في ليبيا لعب العنف دورا محوريا في تغيير النظام وتعرضه لكل جهود الإصلاح منذ البداية، فبعد أكثر من ثلاث سنوات على سقوط نظام العقيد القذافي والبلد على حافة الإنفجار الداخلي.

4 – في سوريا وحشية النظام وعسكرة النزاع أسقطت البلاد في حرب أهلية مدمرة وتسبب في كارثة إنسانية ذات حجم كبير خلفت مئات الآلاف من القتلى وملايين اللاجئين وجرائم حرب بشعة.[1]

المطلب الثالث : ظهور تهديدات فاعلين من غير الدول:

[1] عبد الستار قاسم ، "**الحراك العربي و الاطاحة بالديمقراطية**،" 2017/03/22، 23:20 ، **http://www.aljazeera.net/knowledgegate/authors/2009/6/30** .

يلعب الفاعلون من غير الدول دورا مهما في التحولات السياسية التي تطرأ على منطقة الشرق الأوسط ، خاصة أن هؤلاء الفاعلين، يتبعون استراتيجية محددة للتأثير على السياسية الخارجية للدول التي ينشطون بها .

أولا : تنظيم الدولة الإسلامية .

ظهر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والمعروف اختصارا بتنظيم " داعش " والتي أصبحت تسمي نفسها بعد التوسع بـ" الدولة الإسلامية" فقط، هي تنظيم مسلح يوصف بالإرهابي يتبنى الفكر السلفي الجهادي، يهدف أعضاؤه – حسب اعتقادهم – إلى إعادة الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة الإسلامية [1].

هذا التنظيم الذي يحتل أراض واسعة تمتد في سوريا والعراق وبدأ ينتشر في كثير من الدول الإسلامية التي بها توترات مثل ليبيا وتونس واليمن تحت سيطرة الجماعات المتطرفة المقاتلة والتي تجند المقاتلين الأجانب في المنطقة بما في ذلك المقاتلين الغربيين مما تسبب في توجيه صدمة لأوروبا وأمريكا الشمالية .

الشكل(2) : حدود الدولة الإسلامية لسنة 2020 حسب رؤية التنظيم.

[1] منظمة الأمم المتحدة ، **تقرير داعش (الدولة الاسلامية في العراق والشام) :التهديد الارهابي العالمي** ، خبير جامعة الدول العربية في مؤتمر نموذج منظمة ، الأمم المتحدة في موسكو5120 ،2015،ص 2.

المصدر : http://www.google.dz/imgres?imgurl=http://www.akhbarona.com/files

أظهر تنظيم الدولة الإسلامية منذ سيطرته على مدينة الموصل في جوان2014 قدرات كبيرة مما طرح جملة كبيرة من التساؤلات حول الأسباب والعوامل التي ساعدته في تحقيق هذه الإنتصارات العسكرية الخاطفة على خصومه، بدءا ببنائه الهيكلي ومصادر تمويله والتي يمكن جملها في مجموعة من العوامل.[1]

العوامل التي ساعدت تنظيم الدولة في الإنتشار هي كالآتي :

1 ضعف الجيوش النظامية وتآكل المؤسسة العسكرية في العراق وسوريا وليبيا.

2 هشاشة النظام العربي من خلال الفراغ الذي تركته حالات عدم الإستقرار والتوتر في العديد من البلدان العربية.

3 النتائج السلبية للغزو الأمريكي للعراق وسوء وضعه الأمني.

4 الصراع السعودي الإيراني في المنطقة وما أنتجه من موازين ومحاور إقليمية مهدت الطريق أمام التنظيم للظهور من خلال دعم دول الخليج للتيارات الجهادية السنية ضد نظام الأسد وضد سياسات المالكي المدعمة من إيران.

5 سياسة القتل والترويع والإرهاب التي يمارسها التنظيم ضد السكان والأهالي أضعفت من معارضة نهج داعش في المناطق التي احتلتها.

6 -الهالة الدعائية والتعاطي الإعلامي مع الظاهرة ودوره في تقديم التنظيم على أنه طوفان جارف أو مغول عائد إلى المنطقة ساهم في تقوية التنظيم ومبايعة عدة تنظيمات جهادية له واتخاذه مرجعية عوض القاعدة.[2]

البناء الهيكلي لتنظيم الدولة الإسلامية وهو كما يلي:[3]

1 -الخليفة : قائد ديني وسياسي له حق الطاعة.

2 -مجلس الشورى: مصدر القرارات ورسم السياسات العامة.

---

[1] كوثر زيارة ، مرجع سابق ، ص24.

[2] نفس المرجع، ص ص،24،25.

[3] حسن أبو هنية، **البناء الهيكلي لتنظيم الدولة الإسلامية**، ورشة عمل :تنظيم الدولة الإسلامية :النشأة ، التأثير، المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، نوفمبر 2014 ، ص ص،35،41.

3 -أهل الحق والعقد: يضم طائفة واسعة من الأعيان والقادة والأمراء.

4 -الهيئة الشرعية: تتولى صياغة خطابات الخليفة وتنظيم المحاكم الشرعية.

5 -الهيئة الإعلامية: نشر أيديولوجية السلفية الجهادية والبيانات.

6 -بيت المال : جمع الأموال اللازمة لتمويل الأنشطة والضرائب والغنائم.

7 -المجلس الأمني: يتولى وظيفة الأمن وجمع المعلومات الإستخبارتية .

8 -المجلس العسكري :لا يوجد عدد محدد لأعضائه بحسب قوته وتوسعه.

9 -التقسيم الإداري : يقسم تنظيم الدولة مناطق نفوذه إلى" ولايات."

مصادر تمويل تنظيم الدولة الإسلامية:

والتي تقدر بعض الدراسات بأن رأس مال التنظيم يقدر بحوالي2 مليار دولار من خلال مصادر تمويل متعددة وواسعة تتمثل في :

1 -التبرعات والهبات: من قبل عدد كبير من الأثرياء والشخصيات الخليجية حسب تقارير صحفية.

2 -أموال الصدقات والزكاة: حيث عملت منابر العديد من القنوات الإسلامية خلال عامي 2012/2011 لتشجيع المسلمين على توجيه أموال الزكاة والصدقات لتأييد الجهاد والمقاومة في سوريا.

3 -عوائد تحرير الأجانب المختطفين.

4 -الإستيلاء على الموارد والسلع من الأماكن التي يسيطر عليها التنظيم كالمستشفيات ومراكز التسوق ومرافق الكهرباء والمياه...إلخ.

5 -عوائد الثروات الطبيعية والمعادن من حقول النفط والغاز ومناجم الذهب في الموصل.

6 -فرض الضرائب والرسوم على التجار والمزارعين والصناعيين وعلى المواطنين الأثرياء في المناطق التي يسيطر عليها، وكذلك فرض الجزية على غير المسلمين وضرائب شهرية على الشركات والمؤسسات المحلية.

7 -الإستيلاء على الأموال الحكومية التي كانت في المصارف والمؤسسات الحكومية في المناطق المسيطر عليها.

8 -عائدات الزارعة والغلال والحبوب في حقول العراق وسوريا[1].

[1] نفس المرجع ، ص.40 .

بعد اكتساح التنظيم للعديد من الأراضي الشاسعة وامتلاكه لترسانة عسكرية ومصادر للثروة من حقول النفط، فضلا عن توظيفه في الصراع الإقليمي وتضارب مصالح الدول في المنطقة والعالم، أصبح يمثل أحد اللاعبين الإقليمين العابرين للحدود، ولم يعد تنظيما محليا عراقيا أو سوريا، ما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها إلى تغيير مقاربتهم تجاه الأوضاع في كل من سوريا والعراق، لذلك أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما عزمه إقامة تحالف دولي لمكافحة هذا التنظيم، وقد تم إقامته في مؤتمر باريس في 15 سبتمبر 2014، حيث تم الاتفاق على قصر نشاط التحالف في استخدام الطيران لإستهداف الأرضي التي يسيطر عليها التنظيم إضافة إلى تدريب الجيش العراقي، وستبقى عملياته العسكرية جارية لأكثر من ثلاث سنوات للقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية، ويتراوح عدد الدول المشاركة فيه بين 42 و 40 دولة [1] .

ثانيا: الحركة الحوثية في اليمن:

تعد الحركة الحوثية في اليمن أحد الفاعلين الجدد من غير الدول في المنطقة العربية ، إذ ظهر نشاطها العلني بعد تصديها لنظام الحكم اليمني عام 2004 في عهد الرئيس السابق علي عبد الله صالح[2]، جماعةُ "أنصار الله" أو الحوثيون هم تنظيم يضم متمردين ينتمون إلى المذهب الزيدي الشيعي القريب فقهياً من السنّة وهي حركة دينية ذات تنظيم سياسي وعقائدي يسعون لاسترداد الإمامة التي تعتبر ركناً أساسياً من أركان العقيدة الدينية لدى عموم الفرق الشيعية ويعتنقون أفكار وعقائد الإثنى عشرية* واسم الحوثيين، الذي يُعرفون به إعلاميّا ، يحيلُ على زعيمهم الروحي ومؤسس التنظيم الراحل بدر الدين الحوثي الذي قتلته القوات اليمنية في 2004 و كانَ الكيان السياسي الأول الذي ظهر سنة 1992 يسمى "حركة الشباب المؤمن" كمنظمة سياسية تناضل ضد التهميش الذي تتعرض لهُ مناطق شمال غرب اليمن، معقل الأقلية الزيدية التي تشكل حوالي ثلث سكان اليمن ، وخاض الحوثيون بين 2004 و 2010

[1] كوثر زيارة ، مرجع سابق ص 26.

[2] يوسف حسن يوسف العربي، "**المتغيرات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وأثراها في الأمن القومي العربي(2003–2013)** " . مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية ، (قسم االعلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط،2013) ، ص 205.

*الإثنى عشرية: هي أحد طوائف الشيعة، ويسمون أيضا الجعفرية نسبة إلى الإمام جعفر الصادق الإمام السادس لديهم، وزعمت هذه الطائفة أن الصحابي علي بن أبي طالب كرم لله وجهه هو الأحق في وراثة الخلافة دون أبو بكر وعمر وعثمان رضي لله عنهم، وقد أطلق عليهم الإمامية كذلك لأنهم جعلوا من الإمامة القضية الأساسية التي تشغلهم ، أما تسميتهم بالإثنى عشرية لأنهم قالوا بأثنى عشر إمام دخل آخرهم السرداب بسامراء على حد زعمهم.

ستة حروب ضد القوات اليمنية خصوصا في معقلهم الجبلي في محافظة صعدة ، كما خاضوا حربا مع السعودية بين 2009 ومطلع 2010 في أعقاب توغلهم في أراضيها.

الشكل(3) : خريطة تموقع الحوثيين في اليمن .

المصدر :-http://www.fundacionalfanar.com/wordpress/wp-content/uploads/2014/10/Mapa-Yemen-Stratford1.jpg

منذ قيام هذه الحركة وهي في صراع محتدم مع الحكومة اليمنية في عهد الرئيس السابق علي عبد الله صالح – العدو القديم والحليف الجديد بعد عزله – ولم يقتصر هذا الصراع الى الأفكار أو المبادئ أو السجال السياسي ، بل شمل أيضا الصدام العسكري ، وباعتبارها ظاهرة جديدة في الساحة اليمنية لابد أن يكون وراء بروزها عدة عوامل سواء كانت داخلية أو خارجية شجعت على إنتشارها وأمدتها بعناصر الإستمرار والبقاء، وهي كالآتي :

العوامل الداخلية:

1. البعد الأيديولوجي: من خلال تنظيم الشباب وتوعيتهم بالخطر الذي يواجه الحوثيين والمتمثل بتحديات الحكومة اليمنية.
2. العامل القبلي: بواسطة مساندة ودعم يتلقاها الحوثيون من بعض القبائل اليمنية ضد النظام الحاكم.

3. العامل الجغرافي: إنطلاقا من الخصائص الطوبوغرافية لمنطقة صعدة التي يتخذونها مفرا لهم، والتي تحيط بها جبال شكلت عائقا أمام قدرة القوات الحكومية في حسم الصراع العسكري.
4. العامل الإقتصادي: الصراع القائم هو صراع من أجل الموارد، وعدم المساواة في توزيع الثروات، ما أدى إلى تأجيج الغضب والرفض في المجتمع الذي شجع على قيام حركات مناوئة للنظام، والتي كان من بينها تمرد الحوثيين.
5. سهولة الحصول على الأسلحة: فمدينة صعدة إحدى بؤر أسواق السلاح باليمن، فضلا عن سهولة تهريب السلاح عبر المنافذ البحرية والبرية.
6. التنافس بين الكتل السياسية: أي الإستفاذة من البيئة السياسية المتناقضة لتوسيع وجودهم بالتحالف مع حزب الحق في انتخابات 1993 وفي 1996 مع المؤتمر الشعبي العام.
7. خصائص النظام السياسي: من خلال هيكلته والسيطرة القبلية في طبيعة الحكم واحتكار المناصب المهمة وتركيزها بيد الموالين للنظام والصلاحيات الواسعة جدا لرئيس الجمهورية.
8. تردي الأوضاع الاجتماعية والمعيشي: أي الفقر وانخفاض مستوى المعيشة دفع إلى تشكيل حركات سياسية رافضة.
9. انتشار جماعات إسلامية مسلحة كالجهاد الإسلامي في اليمن[1].

العوامل الخارجية :

1. التدخل الإيراني: تنفيذا لأجندتها التي رسمتها لفرض الهيمنة في الشرق الأوسط، بحيث تقوم إيران بدعم الحوثيين ماديا وإعلاميا وبالأسحلة المتطورة .
2. الدور الأمريكي: دعم السلطة في قتالها ضد الحوثيين، وتصنيفها بأنها حركة إرهابية.
3. الدور السعودي: الصراع في اليمن هو حرب بالنيابة بين كل من طهران والرياض[2].

[1] جواد صندل جازع،" **الحركة الحوثية في اليمن** ". مجلة ديالي ، 2011 ،العدد 49 ،ص،ص،25،30.

[2] مُحمد سعلي، " **تمرد الحُوثيين في اليمن: ثورةٌ أم مُهمةٌ بالوكالة؟**، "2017/04/24 ،14:22،

. **http://www.tlaxcala int.org/article.asp?reference=13647**

ويبقى لكل حركة أهداف سواء كانت ذات شعارات سياسية أو التي تعتمد الوسائل العسكرية، والحركة الحوثية تتبنى أهداف معلنة وأخرى خفية وهي كالآتي:

1. بناء قوة طائفية حزبية قوية متماسكة شبيهة بحزب الله اللبناني .
2. العمل على تقسيم اليمن إلى جنوبي وشمالي وذلك بتهيئة البيئة السياسية التي تشجع الحركات الانفصالية وانفصال اليمن الشمالي عن جنوبه لبسط نفوذها في اليمن الشمالي.
3. نشر الفكر والأيديولوجية الإيرانية التي ترتبط بتصدير الثورة الإيرانية.
4. إعادة حكم الإمامة التي كانت تحكم اليمن قبل ثورة 1962 .[1]

ومنه تحول هذا الصراع من صراع بأدوات داخلية إلى تناحر تنفذه قوى خارجية، وهذا أوجد لاعبين آخرين لهم دور في السياسة المحلية اليمنية بما يجعل قرار الدولة مرتبط بشكل أو بآخر بحدود مصالح الأطراف الخارجية، وبعد فشل كل محاولات التسوية السياسية للصراع وبعد رفض الحوثيين الإلتزام بإتفاقية السلم والشراكة والإستيلاء بقوة السلاح على جميع مؤسسات الدولة، دعا الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي السعودية ودول الخليج إلى تدخل لإنقاذ اليمن من الإنقلاب الحوثي على الشرعية، فلتخذت السعودية يوم 25 مارس 2015 قرار الحرب في عملية عسكرية أطلق عليها اسم" عاصفة الحزم "وهي عبارة عن تحالف يضم عشر دول وهي السعودية وقطر والبحرين والكويت والإمارات ومصر والأردن والسودان الشمالي والمغرب وباكستان التي قرر برلمانها الحياد آنفا، وبتأييد تركي وامتناع جزائري، واكتفاء الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الدعم اللوجستي والإستخباراتي .

بدأت أول الضربات الجوية على مطار صنعاء وقاعدة الديلمي الجوية ومقر قيادة القوات الجوية التي كان الحوثيون قد سيطروا عليها وعينوا قائداً لها منهم ، واعتبر حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يرأسه علي عبد الله صالح عدواناً على اليمن، وفي 21 أبريل 2015 أعلنت قيادة العملية عن توقف عملية عاصفة الحزم وبدأ عملية إعادة الأمل، وذلك بعد أن أعلنت وزارة الدفاع السعودية إزالة جميع التهديدات التي تشكل تهديداً لأمن السعودية والدول

[1] جواد صندل ، مرجع سابق ،ص ص،35،36.

المجاورة، وبعد أن تم تدمير الأسلحة الثقيلة والصواريخ البالستية والقوة الجوية التي كانت بحوزة ميليشيا الحوثيين والقوات الموالية لصالح [1].

وعليه يرى الباحث أن منطقة الشرق الأوسط عرفت العديد من التغيرات والتحولات السياسية منذ 2002، بداية بالغزو الامريكي للعراق وسقوط نظام صدام حسين ، مرورا بالحرب الإسرائيلية اللبنانية، والحربين الاسرائيليتين على غزة 2009 و 2012 وصولا إلى أحداث ما بات يعرف إعلاميا بالربيع العربي وظهور فاعلين من غير الدول على الساحة ، مثل تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش)، وحركة الحوثين في اليمن.

[1] مجموعة من الباحثين، **عاصفة الحزم :إعادة ترتيب الأوراق الإقليمية**، الدوحة :مركز الجزيرة للدراسات،2015 ،ص،ص ، 1،7.

المبحث الثالث: الواقع السياسي الداخلي في تركيا وإيران بعد 2002.

شهدت كل من تركيا و إيران تحولات وتغيرات سياسية داخلية منذ 2002، وقد كان لحالة اللا استقرار الذي شهدته منطقة الشرق الأوسط دورا كبيرا، في تغير موازين القوى في المنطقة مما انعكس على البلدين داخليا وخارجيا، فعرفت تركيا داخليا مع وصول حزب العدالة والتنمية العديد من التغيرات ساهمت في عودة بروز تركيا كدولة قوية، ونفس الشيء حدث مع إيران، التي وجدت في الغزو الأمريكي للعراق فرصة للظهور كقوة إقليمية كبرى .

المطلب الأول: الواقع السياسي الداخلي في تركيا بعد 2002

سنتعرض الدراسة في هذا المطلب إلى أهم المتغيرات التي حدثت في الداخل التركي لما لها من علاقة بالسياسة الخارجية التركية وعلاقات البيئة المحيطة بها، تتضمن المتغيرات الفردية أو السمات الشخصية للأفراد الذين يصنعون السياسة الخارجية، كذلك تعرف بأنها "مجموعة الدوافع الذاتية والخصائص الشخصية للقائد السياسي أو القادة السياسيين الذين يصنعون السياسة الخارجية ".

المتغيرات النخبوية: يقصد بالنخبة *السياسية مجموعة الأفراد التي تملك مصادرو أدوات القوة في المجتمع، وتضم هذه المجموعات قيادات السلطتين التنفيذية والتشريعية، الأحزاب السياسية والمؤسسة العسكرية .

* تعرف كذلك بأنها" مصطلح وصفي لأفراد وجماعات في قمة هرمية معينة ، تتضمن السمات العامة للنخبة التي تصنع السياسة الخارجية ، معدل الأعمار، مستوى العلم والخبرة والتخصص ، نسبة المدنيين والعسكريين.

الشكل :(4) خريطة توضح موقع تركيا.

المصدر: موقع تركيا عمل http://www.turkeytravel2.com/wp-content/uploads/travel_tours_images_1340637

ولذا سيركز هذا المطلب على دور حزب العدالة والتنمية في بروز النخبة الجديدة وعمليات التغيير التي حصلت في عهده :

أولا: الصعود السياسي لحزب العدالة والتنمية.

يطلق على حزب العدالة والتنمية بالتركية "لاق بارتي" أي الحزب الأبيض، جاء إلى السلطة نتيجة انتخابات أجريت في 11 نوفمبر 2002 بحيث تحصل على أغلبية مقاعد البرلمان 351 مقعد من إجمالي 550 مقعدا، وهذا الفوز الساحق والكبير رغم أنه لم يمض على تأسيسه عام ونصف، حيث تأسس في 14 أوت 2001 وقد كان شعاره " انفتاح على التنوير انغلاق على العتمة"، وهو الحزب التركي الوحيد الذي يدعي أن مرجعيته الفكرية هي الإعلان العالمي للحقوق الإنسان ، والإتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية، وأن الدين عامل توحيد وليس عامل تقسيم للمجتمع، وباختصار فإن الجمهورية التركية في نظر حزب العدالة والتنمية تقوم على العلمانية والديمقراطية والقانون والعمليات الاجتماعية والحضارية وحرية المعتقد وتكافؤ الفرص.

وللحزب فروع محلية في 81 منطقة وأكثر من 3000 بلده بمجموع يبلغ ثلاثة ملايين عضو، وقد عرفت تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية عدة إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية.[1]

ثانيا : مبادئ ومرتكزات حزب العدالة والتنمية التركي:

ويرى الحزب أن دور تركيا كدولة تابعة أصبح من الماضي ، ويجب أن تكون لتركيا مكانة جديدة لضمان أمنها واستقرارها كي تضطلع بدور دبلوماسي وسياسي واقتصادي فعال في منطقة كبيرة تكون هي المركز من خلال استعمال "القوة اللينة " كنموذج داخلي يحظى بالإحترام العالمي سياسيا واقتصاديا وثقافيا (كجسر يربط بين الشرق والغرب ، وكأمة إسلامية، ودولة علمانية، ونظام سياسي ديمقراطي ، وكقوة اقتصادية رأسمالية) والقيام بدور أكثر فاعلية لرفع مكانة تركيا الدولية.[2]

ويحدد "أحمد داوود أغلو" خمسة أسس ترتكز عليها السياسة الخارجية الجديدة وهي :

1 -التوفيق بين الحريات والأمن ، في الوقت الذي كان اللاعبون العالميون وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية ، يغلبون الإعتبارات الأمنية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 كانت تركيا الدولة الوحيدة التي نجحت في التقدم على الصعيد السياسي من دون التفريط في المتطلبات أمنية.

2 -تقليص المشكلات بين تركيا وجيرانها إلى نقطة الصفر،أو ما يسمى"تصفير المشكلات" مما يمنح السياسة الخارجية قدرة إستثنائية على المناورة.

3 -إنتهاج سياسة خارجية متعددة الأبعاد ومتعددة المسالك ، ففي الظروف الدولية المتحركة والمعقدة لا ينبغي على تركيا أن تكون "مصدرا للمشكلات "، بل أن تكون على العكس "مصدر حل للمشكلات " بحيث تكون بلدا مبادرا إلى طرح الحلول ، وبلد يشكل مركز جذب يساهم في إرساء السلام العالمي والإقليمي.

---

[1] السعيد سعيدي ، "**سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية–العربية**". مجلة الفكر. جامعة محمد خيضر بسكرة .(د ت)، العدد 10،ص 470.

[2] إيمان دني،**الدور الاقليمي لتركيا في منطقة الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة**.الاسكندرية:مكتبة الوفاء القانونية،2014،ص122 .

4 -تعزيز علاقات تركيا مع شركائها العالمين على نحو أكثر توازنا (الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد الأوروبي، روسيا، التحالفات والمنظمات الدولية متعددة الأطراف).

5 -الإنتقال من السياسة الجامدة في الحركة الدبلوماسية ، إلى الحركة الدائمة والتواصل مع كل بلدان العالم.[1]

ثالثا: أهم إنجازات حزب العدالة والتنمية.

لقد عرفت تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية عدة إصلاحات سياسية واقتصادية.

فمن بين الإصلاحات السياسية :

-إلغاء حالة الطوارئ في جنوب شرق تركيا.

-إعطاء مجال واسع للحريات مقارنة بالماضي.

-تكريس معايير الديمقراطية.

-إحترام حقوق الانسان.

-تحييد المؤسسة العسكرية (الجيش).

-تحييد المؤسسة القضائية (المحكمة الدستورية).[2]

أما الإصلاحات الاقتصادية :

بعد تولّي السلطة أواخر 2002، اتخذ حزب العدالة والتنمية خطوات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي. خلال هذه الفترة، وضعت الحكومة لوائح جديدة للنظام المصرفي، بهدف الانضباط المالي وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة. دشنت سياسات الحكومة فترة من النمو المتواصل. في هذه الأثناء، اتخذ حزب العدالة والتنمية تدابير لتعزيز المالية العامة، وزيادة فعالية المؤسسات العامة، وتجنب الوقوع في فخ الديون. خلال العقد الذي تولى فيه

[1] نفس المرجع ، ص. 123.

[2] السعيد سعيدي ، مرجع سابق ، ص .471.

العدالة والتنمية الحكم، أجرت ثلاث حكومات متعاقبة إصلاحًا شاملًا للاقتصاد التركي الذي يفوق أداؤه حاليًّا أداء دول عديدة تعاني أزمات بمنطقة اليورو من حيث مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي.

أدى توسع الأسواق العالمية وتوافر الائتمانات الرخيصة عقب أزمة 2001 المالية إلى زيادة كبيرة في تدفق رؤوس الأموال من الأسواق المالية إلى الدول النامية. خلال هذه الفترة، جعل توافر السيولة الواسع في الأسواق العالمية، مع ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في تركيا، البلاد وجهة جذابة لرؤوس الأموال، نتيجة لذلك، سجل الاقتصاد نموًّا بنسبة 6.2 بالمئة في 2002 متعافيًا من انكماش بلغ 5.7 بالمئة في 2001. بالمثل، شهدت البلاد نموًّا بلغت نسبته 5.3 بالمئة في 2003، و9.4 بالمئة في 2004، و8.4 بالمئة في 2005، و6.9 بالمئة في 2006. خلال هذه الفترة، لم يكن النمو الاقتصادي راجعًا فقط إلى زيادة حجم السلع والخدمات المصدرة، بل لانتعاش الطلب المحلي كذلك. في الوقت نفسه، أسهمت استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة في الإنتاج المحلي. بفضل هذه الأسباب كلها، فضلًا عن التدابير الوقائية المتنوعة وبرنامج التقشف الاقتصادي بعد الأزمة، اكتسب الاقتصاد التركي مرونة ضد الصدمات الخارجية وسجل إحدى أسرع فترات النمو منذ 1950 بين 2002 و2007.

كان لأداء البلاد القوي في النمو الاقتصادي السنوي بين 2002 و2012 تأثير إيجابي أيضًا في مستويات الناتج المحلي الإجمالي للفرد خلال نفس الفترة. في 2012، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد 10504 دولارات أمريكية مقابل 3492 دولارًا في 2002، في الوقت ذاته عززت تركيا مكانتها بين البلدان النامية بمساعدة نموها الاقتصادي، لكن هذا التطور جعل ترويج إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة عالية ضرورة مطلقة لهذا البلد، لضمان تراكم أكبر للمدخرات المحلية ولإتاحة نمو أكثر وتركيز جهودها على قطاع الأعمال التنافسية لتجنب الوقوع في شَرَك الدخل المتوسط، وهو مشكلة شائعة لدى الاقتصادات النامية. بحسب تصنيف البنك الدولي للدول، الذي يُعرِّف البلدان ذات الناتج المحلي الإجمالي للفرد دون 1105 دولارات بأنها «منخفضة الدخل»، والبلدان ذات الناتج المحلي الإجمالي للفرد بين 3976 و12275 دولارًا بأنها «متوسطة الدخل»، والبلدان ذات الناتج المحلي الإجمالي للفرد فوق 12276 دولارًا بأنها «مرتفعة الدخل»؛ تهدف خطة تركيا متوسطة الأجل لفترة 2013–2015 إلى زيادة الناتج

المحلي الإجمالي للفرد إلى 12859 دولارًا بحلول 2015، اصبحت دولة ذات دخل مرتفع حسب معايير البنك الدولي.[1]

أدرج الاقتصادي التركي ضمن سبع قوى اقتصادية صاعدة في العالم إلى جانب الصين والبرازيل والهند وإندونيسيا والمكسيك وروسيا، حيث أصدر مركز الدراسات بالكونغرس الأمريكي تقريراً حول مستقبل الاقتصاد العالمي وتحدث بثناء عن تركيا حيث جاءت تركيا بعد الصين في النمو الاقتصادي، وتحتل تركيا المركز السادس عشر إقتصادياً في العالم، وتوقع التقرير أن تحتل تركيا المركز الثاني عشر بين أكبر الإقتصاديات في العالم بحلول عام 2050.[2]

المطلب الثاني: الواقع السياسي الداخلي في إيران بعد 2002.

تعد إيران من أهم القوى الإقليمية الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط ، بفضل ما تمتلكه من مقدرات اقتصادية وعسكرية وبشرية هائلة إلى جانب إرثها الحضاري، ولذا نجحت في أن تمارس أدوارا متباينة في صياغة الترتيبات الإقليمية، حيث شهد دورها الإقليمي صعودا منذ نجاح ثورتها الإسلامية عام 1979 وما تبعها من تطورات أوضحت أن ثمة تغيرا جذريا طال سياستها الإقليمية وأدواتها بعد احتلال العراق سنة 2003 وسقوط نظام صدام حسين العراقي الذي كان يمثل محورا استراتيجيا في النظام الإقليمي العربي، ويشكل عائقا أمام طموحات صعود قوى إقليمية غير عربية[3].

[1] عادل عامر، **الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على الاستقرار السياسي في تركيا**،http://www.alnoor.se/research.asp ، 2017،10:30/04/22 .

[2] عصام فاعور ملكاوي ، **"تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة بحث مقدم في الملتقى العلمي"**، الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية، المنعقد بمدينة الخرطوم بالتعاون ما بين كلية العلوم الإستراتيجية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والرابطةالعربية للدراسات المستقبلية لاتحاد مجالس البحث العلمي العربي،في الفترة (3-5 فيفري2013)،ص 10.

[3] محمد عباس ، "الانكماش...مستقبل الدور الاقليمي لإيران بعد الثورات العربية" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 185 ،2011 ، ص3.

الشكل :(5) خريطة توضح موقع إيران.

المصدر : http://www.mn9h.com/up/do.php?img=3038

وقد شهدت إيران على المستوى الداخلي عدة متغيرات، كان على رأسها وجود رئيس تنفيذي " محمود أحمدي نجاد " في مواجهة مرشد روحي، فقد حرص الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد على توجيه رسالة إلى الداخل توحي أنه " ليس الشخص الأكثر تشدداً في النظام الإيراني" وأنه يحاول انتزاع صلاحياته كرئيس للسلطة التنفيذية، حتّى لو أدى ذلك إلى خلافات في الرأي والمواجهات مع المرشد، في حين تبنى الأخير سياسة الخروج الآمن للرئيس التي تعني استثمار نتائج الإنتخابات البرلمانية التي أسفرت عن هزيمة تيار الرئيس من أجل تقييد حركته السياسية وتضييق البدائل والخيارات المتاحة أمامه إلى حين خروجه من السلطة ، مع الحرص في الوقت نفسه على تحاشي الصدام مع الرئيس كما تمّ إلقاء الضوء على المشهد الإيراني قبل الإنتخابات الرئاسية، وعقب هذه الإنتخابات التي جاءت برئيس جديد كان مدعوماً من جانب الأقطاب الإصلاحية في البلاد، على الرغم من عدم تصنيفه كمرشح للمعارضة بالمطلق لكن هذا الفوز الساحق للمرشح المدعوم من المعارضة، حسن روحاني، عزز من تماسك الساحة الداخلية الإيرانية بعدما كانت هذه الساحة قد شهدت تصدعاً حاداً نتيجة للأحداث التي شهدتها إيران عقب الانتخابات الثانية للرئيس محمود أحمدي نجاد عام 2009 ، التي ساهمت طريقة إدارته لبعض ملفات السياسة الخارجية ولبعض الملفات الداخلية ، وبخاصة الإقتصادية منها، شرخاً واسعاً بين الأقطاب المختلفة في المجتمع الإيراني.

بعد وصول حسن روحاني إلى سدة الحكم في إيران، شَخَّص مشاكل البلاد في قضيّتين أساسيتين هما السياسة الخارجية والإقتصاد، حيث شدّدا على الربط بينهما، ورأى أنّ التوصّل

إلى تسوية مع الغرب بخصوص الملفّ النووي يُعدّ السبيل الوحيد لرفع العقوبات الإقتصادية التي أرهقت وأضرت بالإقتصاد الإيراني، وتحسين الأوضاع الداخلية لإيران، ومستوى معيشة المواطن الإيراني، وقد لخّص روحاني هذه الرؤية في تصريح سابق قال فيه: "ينبغي لأجهزة الطرد المركزي أن تدور، لكن حياة الإيرانيين هي الأخرى ينبغي لها أن تدور، في إشارة واضحة إلى أنّ امتلاك التكنولوجيا النووية لا يتعارض مع تأمين الإحتياجات المعيشية وتحسّن أوضاع الشعب الإقتصادية [1].

وعلى مستوى السياسة الخارجية تغير التوجه الإيراني، وهو نتيجة لتوافق داخلي بين مراكز القوّة والثقل الأساسية في النظام الإيراني، الممثل في المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي والحرس الثوري والرئيس حسن روحاني، وذلك في إطار تفاهمات داخلية حصل على إثرها كلّ طرف على جزء ممّا يريده، إذ جاء تشكيل حكومة روحاني وفقًا لرغبات المرشد علي خامنئي والتيّار الأصولي المتشدّد، فهي لا تضمّ أيّ شخصية إصلاحية غير مرغوب فيها كما أن الرئيس حسن روحاني وعد بالإلتزام في السياسة الخارجية بما أطلق عليه خامنئي بفنّ المرونة والبطولة مع الحفاظ على الأصول.

وفي خطوة لضمان عدم معارضة الحرس الثوري لتوجهات الرئيس الجديد حسن روحاني دعا حسن روحاني الحرس الثوري إلى الحفاظ على دوره في الحياة الإقتصادية الإيرانية، وذلك خلافًا للأصوات المعارضة التي دَعَت الحرس باستمرار إلى الكفّ عن التدخّل في الحياة الإقتصادية والسياسية[2].

دوافع إيران لامتلاك السلاح النووي

تدافع ايران في كل مرة على أحقيتها في امتلاك برنامج نووي لاستخدامه في توليد الطاقة السلمية، وإعلانها مرارا أنها لا تسعى لامتلاك سلاح نووي، حيث تعلن إيران أنها تستهدف الوصول إلى ستة آلاف ميغاواط من الطاقة النووية سنويا، وبالتالي فإن البرنامج الإيراني النووي من شأنه أن يستهدف تأمين 20 % من طاقتها الكهربائية بواسطة مفاعلاتها

[1] عبد الجليل زيد المرهون ، **أمن الخليج وإشكالية توازن القوى**، جريدة الرياض ،العدد 16615 ، 2013، (2017/04/20 ،17:45)، **http://www.alriyadh.com/893968**.

[2] مهدي خلجي ،"**آية الله خامئني مفاوض متشائم ،إستراتيجي متفائل**،"**22**/2017/04 ،11:22 ، **http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/ayatollah** .

النووية وذلك لخفض الإستهلاك المحلي من الغاز والنفط، فضلا عما أشارت إليه بعض المصادر من أن إيران قد وضعت لنفسها هدفا بأن تصبح القوة الأكبر في الاقتصاد في منطقة غرب آسيا خلال العشرين عاما المقبلة، على الرغم من كل ذلك، فإن ثمة مبررات قوية تفسر اهتمام إيران بتطوير البرامج النووية[1]:

1 - على الصعيد الداخلي:

أضحى مشروع البرنامج النووي لإيران مشروعا قوميا لا يختلف فيه اثنان سواء بين الإصلاحيين والمحافظين، إنطلاقا من أن امتلاك هذا البرنامج يعد ضمانة أكيدة للمحافظة على هوية إيران الثورية التي ما زال لها معارضون في الداخل.

2 - على الصعيد الإقليمي:

بانهيار الإتحاد السوفياتي وما تركه من فراغ وتفرد الولايات المتحدة بقيادة العالم، وغزوها للعراق عام 2003 التي أطاحت بالنظام العراقي السابق وأسفرت عن وجود أمريكي مستمر في المنطقة وانتهاء بدعاوى الإصلاح والديمقراطية التي تطالب بها الولايات المتحدة الأمريكية والتي شملت أيضا إيران التي اعتبرت هي الأخرى ضمن محور الشر مع كوريا الشمالية، وهو ما مثل هاجسا لإيران، ومن ناحية أخرى تحاط إيران بخمس قوى نووية وهي باكستان والهند والصين وروسيا والولايات المتحدة المتواجدة في الخليج، ونظرا لتوتر العلاقة مع تلك الأخيرة، فضلا عن التهديدات الإسرائيلية بالقيام بضربة استباقية للمواقع النووية الإيرانية فإن سعي إيران لتطوير تلك البرامج يصبح مبررا.[2]

التقارب الإيراني الغربي في تسوية الأزمة النووية.

يبدو أن التفاعلات الإقليمية والدولية المتسارعة ساهمت في انفتاح غير مسبوق بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والولايات المتحدة الأمريكية على صعيد العلاقات الرسمية بين البلدين الذي دام قرابة ثلاثين سنة، بالإضافة لانتخاب الرئيس المعتدل حسن روحاني الذي مثل فرصة نحو فرض منطق الإعتدال في سياسة إيران الخارجية مع الغرب ككل، والولايات

[1] حمدي عيسى سليمان، "**انعكاسات الإستراتيجية الأمنية الإيرانية على دول الخليج العربي، (بعد حرب الخليج الأولى1988 –2014)**". مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي التخصص دراسات أمنية واستراتيجية ،(كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2014)، ص 57.

[2] حمدي عيسى سليمان ،مرجع سابق ص 59.

المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، بغية الوصول إلى حل سلمي سياسي يضمن لإيران الثورة حقوقها ومكتسباتها الوطنية في مشروعها النووي، ويضع حداً سريعاً لمسلسل فرض العقوبات الإقتصادية والسياسية مع التأكيد في الوقت نفسه على أن البرنامج النووي الإيراني مخصص للأغراض السلمية وأن طهران ليس لديها أدنى نية لامتلاك سلاح نووي.

فقد عبر الرئيس روحاني عن هذا الأمر عند تنصيبه كرئيس للجمهورية الإسلامية الإيرانية يوم 4 أوت 2013، بدعوته إلى تفاهم بناء مع العالم لتسوية أزمة البرنامج النووي الإيراني مع الأخذ في الحسبان أحقية ومشروعية امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية السلمية[1].

دوافع إيران إلى التسوية مع مجموعة ال 5+1:

بعد مفاوضات شاقة ومعقدة توصلت الدول الست الكبرى ممثلة في(الصين وروسيا وفرنسا وأمريكا وبريطانيا وألمانيا) مع إيران إلى اتفاق في 2 أفريل 2015 أطلق عليه اسم إتفاق الإطار في مدينة لوزان السويسرية، حول عناصر أساسية تنص على تسوية مرحلية لأزمة البرنامج النووي الإيراني وكان الهدف من المفاوضات التي انطلقت منذ نحو 18 شهرا بعد التوقيع على اتفاق جنيف 24 نوفمبر 2013 هو التوصل لاتفاق تُوقف بموجبه إيران الأنشطة النووية الحساسة لمدة عشر سنوات على الأقل مقابل رفع العقوبات، على أن تكون النتيجة النهائية هي إنهاء مواجهة إيران النووية المستمرة منذ إثنى عشر عاما مع الغرب، والحد من مخاطر اندلاع حرب في الشرق الأوسط.

وكانت بنود اتفاق لوزان 2 أفريل 2015 التي أعلن عنها بعد المؤتمر الختامي الذي حضره كل من منسقة السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي "فدريكا موغريني" ووزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف وممثلي الدول الست الكبرى، كما يلي:

"إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية والدول الأعضاء في مجموعة "5+1" والمؤلفة من الصين وروسيا وفرنسا وأمريكا وبريطانيا وألمانيا، وفي إطار العناصر المدرجة في برنامج العمل المشترك المؤرخ 24 نوفمبر 2015 وإثر عملية المفاوضات الطويلة والمعقدة في الأبعاد التقنية والقانونية والسياسية، قد توصلت إلى مجموعة من الحلول اللازمة للوصول إلى برنامج العمل المشترك الشامل في مدينة لوزان السويسرية، المجموعة التي تتضمن هذه

[1] إبراهيم ناصر وأخرون، **حال الأمة العربية 2013–2014 مراجعات مابعد التغير**، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2013،ص 87.

الحلول ليست لها صفة قانونية بل توفر فحسب الدليل المفاهيمي لتنظيم وصياغة برنامج العمل المشترك الشامل، بناء على ذلك سيتم البدء قريبا بصياغة برنامج العمل المشترك الشامل على أساس هذه الحلول في المستقبل القريب[1]" .

وبحسب تصريحات متبادلة من الطرفين كانت المفاوضات تحوم حول نقاط خلافية صغيرة متمثلة في حجم الأبحاث النووية الإيرانية التي ستجري خلال فترة تجميد برنامج إيران النووي السلمي (10 سنوات)، ورفع العقوبات الأمريكية.[2]

وعليه يرى الباحث أن الأوضاع الداخلية في كلا البلدين شهدت تغيرات جذرية بعد 2002، فبالنسبة إلى الحالة التركية فقد حققت أنقرة منذ 2002 ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم حقق قفزة نوعية على جميع الأصعدة وفي المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية بحيث انتقلت من إستراتجية الإنغلاق على الذات والتبعية السلبية للغرب إلى إستراتجية الإنفتاح على المحيط الإقليمي وبعث التراث التاريخي العثماني والتأثير الإيجابي في القضايا الإقليمية أما في إيران فقد شهدت منذ 2002 إستقرارا في عهد الرئيس خاتمي المحسوب على التيار الإصلاحي، ليأتي بعد الرئيس محمود أحمدي نجاد والذي عاشت إيران خلال فترة حكمه تصدعات داخلية، بين الرئيس والمرشد الروحي مما شكل العديد من التصادمات لتعود بعدها الأوضاع الداخلية في إيران إلى الإستقرار بوصول الرئيس الحالي حسن روحاني حيث تشهد إيران في عهده مجموعة من التطورات من انفتاح على الغرب ووصولا إلى الإتفاق النووي مع الرفع الشبه كلي للعقوبات مما يجعل إيران قوة إقليمية فاعلة في منطقة الشرق الأوسط.

[1] موقع إسلام تايمز، "**البيان النهائي المشترك للمفاوضات النووية بين إيران و5+1**"، 2017/04/21، 08:33 ، **http://www.islamtimes.org/ar/doc/news/451722/%20--%3E** .

[2] حمدي عيسى سليمان ،مرجع سابق ص58.

خلاصة الفصل

تمتلك منطقة الشرق الأوسط أهمية جيوإستراتيجة أهلتها لأن تكون مركز ثقل في العالم لما لهذه المنطقة من مميزات ومؤهلات عدة، فمن الناحية الجغرافية تزخر المنطقة، بعديد البحار والمحيطات والأنهار، وخاصة المضايق، كمضيق هرمز، مضيق باب المندب ومضيق جبل طارق... ..أما من الناحية الطبيعية فمنطقة الشرق الأوسط غنية بمواد خام من بترول وغاز..... مما جعل المنطقة عرضة للأطماع على المستويين الإقليمي والدولي.

ولقد مرت منطقة الشرق الأوسط بالعديد من التغيرات والتحولات والتي أثرت على بنية النظام الإقليمي فالمنطقة شهدت منذ 2003 الغزو الأمريكي للعراق، والذي أدى إلى انهيار أحد أهم محاور النظام العربي الإقليمي، وتواصل تردي الأوضاع السياسية العربية وصولا للتحولات السياسية التي عرفتها بعض الدول العربية منذ نهاية 2010.

ونتيجة لذلك طفت إلى السطح قوى إقليمية أخرى غير عربية متمثلة في كل من إيران التي استغلت الغزو الأمريكي للعراق لتلعب دور القوة الإقليمية الأولى هذا من جهة، ومن جهة ثانية برزت تركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم دورا كبيرا بفضل سياسته الخارجية الجديدة من أجل رجوع أنقرة إلى الزعامة الإقليمية والقيام بدور الوسيط الشرق أوسطي.

الفصل الثانـي

القضايا الرئيسية للتنافس التركي الإيراني وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

الفصل الثاني: القضايا الرئيسية للتنافس التركي الإيراني وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط

تكتسب العلاقات الإيرانية – التركية أهمية بالغة لدى دوائر المختصين والباحثين وصناع القرار فى المنطقة العربية ، بسبب أن كلا من إيران وتركيا يكونان بالإشتراك مع مجموعة الدول العربية ما يسمى بمنطقة «الشرق الأوسط»، وتحيط جغرافيا إيران وتركيا بالجغرافيا العربية من الشرق والشمال، فتتداخلان معها بوشائج التاريخ وروابط الحضارة المشتركة، على نحو قلما تتوافر في مناطق جغرافية أخرى ، ويضاف إلى تلك الأسباب المهمة سبب إضافي هو أن إيران وتركيا ليستا دولتين عاديتين في الجوار الجغرافي للدول العربية، بل هما قوتان إقليميتان في الشرق الأوسط، يتجاوز حضورهما الإقليمي الحدود السياسية لكليهما.

ولكل هذه الأسباب تتجاوز العلاقات الإيرانية– التركية فى أبعادها السياسية والاستراتيجية معاني أي علاقات ثنائية بين بلدين غير عربيين ، إذ أن طبيعتها الخاصة تجعلها تؤثر مباشرة في واقع منطقة الشرق الأوسط.

فلقد تمكنت كل من تركيا وإيران بأساليبهما المختلفة من استغلال الضعف السياسي العربي الرسمي، وتعظيم الفائدة من المستجدات الإقليمية والعالمية المتلاحقة من أجل تحقيق أكبر قدر من التمدد في الشأن العربي، إذ يلاحظ أن المرحلة الراهنة من علاقة الوطن العربي بهاتين الدولتين هي مرحلة تتسم بالحذر الشديد والتوتر الذي يزداد حدة أحيانا ويتراجع أحيانا أخرى مع وجود حزمة من الخلافات والنزاعات المزمنة والمستعصية التي أخذت شكل تجاوزات حدودية متكررة وممارسات لا تنم عن احترام مبدأ حسن الجوار الجغرافي.

وعليه ستتطرق الدراسة في هذا الفصل الثاني إلى أهم القضايا الرئيسية للتنافس التركي الإيراني و إنعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط ومنه قسم الفصل إلى :

المبحث الأول : الموقف التركي الإيراني من القضية الفلسطينية .

المبحث الثاني : التنافس التركي الإيراني في العراق .

المبحث الثالث : التنافس الإيراني التركي في سوريا .

المبحث الرابع : رؤئ مستقبلية للتنافس التركي الايراني في منطقة الشرق الاوسط.

المبحث الأول: الموقف التركي الإيراني من القضية الفلسطينية.

تتصدر القضية الفلسطينية مكانة بارزة ضمن إهتمام معظم دول العالم وخاصة الدول العربية والإسلامية باعتبارها قضية جوهرية تهم العالم الإسلامي ككل، إلا أن هذا الإهتمام منذ قيام دولة الكيان الإسرائيلي عام 1948 كان مختلفا ومتباينا من دولة لأخرى، ومن بين تلك الدول تركيا وإيران.

المطلب الأول: موقف إيران من القضية الفلسطينية.

بعد نجاح الثورة الإسلامية سنة 1979 جعلت إيران من دعمها للقضايا الإسلامية هدفا أساسيا باعتبارها تتصدر العالم الإسلامي، وتدخل القضية الفلسطينية ضمن استراتيجية إيران الثوريّ في مد نفوذها على المستوى الإقليمي إذ تسعى من خلالها إلى تحقيق مجموعة من المكاسب حسب ما يراه "مصطفى اللباد" نذكر منها:

1- جذب شرائح عربية متعاطفة مع القضية الفلسطينية لتأييد إيران.

2- أسلمة القضية الفلسطينية تمكن إيران من لعب دور في الصراع وتبعد عنها الإتهامات بالطائفية التي تحد من دورها وتمدده.

3-التضامن مع قضية فلسطين طريق مهم لإيران كي تتزعم المنطقة.

4-إجبار الولايات المتحدة الأمريكية على الإعتراف بها كقوة إقليمية لأن إيران تستطيع التأثير في أهم مصلحتين لواشنطن هما تدفق النفط وإسرائيل.

5-تعزيز المشروع الأيديولوجي السياسي لإيران ومعه الجبهة الداخلية خلف النظام[1].

وتستند السياسية الإيرانية في التعاطي مع القضية الفلسطينية إلى مقولتين أساسيتين: واحدة تنادي بضرورة تقديم الدعم المالي والعسكري والسياسي لمن يمثل مشروع المقاومة المؤمن بالبندقية والكفاح المسلح كطريق لتحرير الأراضي الفلسطينية.

[1] كوثر زيارة ، نفس المرجع ،ص 43.

أما الثانية فتقوم على رفض التعامل مع أصحاب مشروع التسوية السياسية والمفاوضات مع إسرائيل.

ولطالما حرصت إيران على الفصل بين المشروعين وتقديمهما على أنهما رؤيتان مختلفتان بالكامل.[1]

المطلب الثاني:موقف تركيا من القضية الفلسطينية.

على مدى عشرات السنيين إنتهجت تركيا في سياستها الخارجية في الطريق الذي رسمه لها مؤسس الجمهورية مصطفى كمال أتاتورك، بحيث كانت أهم ملامح هذه السياسة هي التوجه للغرب تحت إسم التحديث وإدارة الظهر لمنطقة الشرق الأوسط، وبذلك ارتبط محور المصالح السياسية في علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعضوية حلف شمال الأطلسي الناتو (NATO) محور المصالح العسكرية والإستراتيجية، وطموح الانضمام للإتحاد الأوروبي محور المصالح الاقتصادية.

وفي المرات القليلة التي تدخلت فيها تركيا في قضايا المنطقة، وخصوصاً ما يتصل بالقضية الفلسطينية، كان تدخلها مضراً للدول العربية وفي صالح دولة الإحتلال التي ربطتها بها علاقة خاصة، فكانت أول دول العالم الإسلامي اعترافا بها، ثم أبرمت معها ومع إثيوبيا اتفاقية حزام المحيط سنة 1958، وتعاونت معها استخباراتياً وعسكرياً على مدى سنوات طويلة فضلاً عن دورها في حربي الخليج الأولى والثانية بشكل عام[2].

وصول حزب العدالة والتنمية للحكم سنة 2002 حمل معه تغييراً – بالأحرى إعادة تفسير أو صياغة – لمجمل السياسات التركية ومن ضمنها السياسة الخارجية، بعد إعادة تعريف تركيا لنفسها وموقعها ودورها، وكان للقضية الفلسطينية حصة الأسد من الاهتمام التركي

---

[1] طايل يوسف عبد الله العدوان ، **"الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا و إيران نحو الشرق الأوسط (2002–2013)**، "قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية ،(كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط،2013)ص63.

2 موقع الزيتونة ،" **ملخص تقدير استراتيجي (84) لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، نوفمبر 2015**،" 2017/04/26 ،20:05 ، **https://www.alzaytouna.net/2015/11/26/%D8** ،ص7.

بقضايا الإقليم وبشكل لافت للنظر وفي القلب من هذا التوجه "العمق الإستراتيجي التركي " للمنطقة وقضاياها المختلفة، ح ظيت القضية الفلسطينية باهتمام خاص من حزب العدالة والتنمية لعدة اعتبارات، أهمها[1]:

1-الروابط الدينية والثقافية والفكرية المشتركة بين الشعبين التركي والفلسطيني.

2- شعور تركيا بالمسؤولية تجاه القضية الفلسطينية وإعتبار نفسها وريثة للدولة العثمانية، آخر الدول ذات السيادة على الأراضي الفلسطينية.

3-الإنسجام مع الشارع التركي الذي يظهر تعاطفاً كبيراً مع القضية الفلسطينية.

4-إدراك تركيا أن القضية الفلسطينية هي مفتاح العبور للقبول والتأثير في المنطقة العربية والإسلامية .

5- ترغب تركيا أن يكون لديها ورقة رابحة في الساحة الدولية بامتلاكها التأثير في القضية الفلسطينية.

6- نظرية أنقرة في السياسة الخارجية قائمة على تصفير المشاكل والتواصل الإقتصادي والتجاري، وتحتاج لمناخ هادئ في الشرق الأوسط.

7- إنصاف الشعب الفلسطيني وأحقيته في أرضه المحتلة وفق القانون الدولي.

8- الخلفية الأيديولوجية والفكرية لمعظم قيادات الحزب كإسلاميين والقوميين إن كان الحزب بحد ذاته ديمقراطيا محافظاً وليس أيديولوجياً أو إسلاميا بالمعنى المتداول عربياً.

وفقا لهذه الاعتبارات وغيرها التي أسهمت في صياغة علاقة خاصة بين القيادة التركية الجديدة والقضية الفلسطينية، كانت تحكمه دائما مجموعة من المحددات منها[2]:

1. الإلتزام بالأمن القومي التركي وشبكة مصالحه ، التي أعاد حزب العدالة والتنمية تفسيرها بمعنى محاولة الجمع بين المصالح الأخلاق والمبادئ.

[1] نفس المرجع السابق ،ص 8.

[2] نفس المرجع السابق ، ص. 12.

2. التحرك ضمن المنظومة الدولية وفق اعتبارات عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي وملف عضويتها الموضوع على طاولة الإتحاد الأوروبي.

3. الإلتزام بالحل السياسي للقضية الفلسطينية ، وفق رؤية "حل الدولتين" والمبادرة العربية للسلام، بل والذهاب إلى أبعد من ذلك بالدعوات المتكررة لإشراك حركة حماس في العملية السياسية ونصحها بإلقاء السلاح، وهي دعوات صدرت من رئيس الوزراء التركي السابق والرئيس الحالي رجب طيب أردوغان بعد انتخابات 2006، حين دعا حماس لإلقاء السلاح والتحرك نحو الإعتدال، كما تكررت على لسان وزير الخارجية التركي السابق داود أوغلو .

4. عدم تخطي حدود الدعم السياسي والإعلامي والمالي، خصوصاً في العلاقة مع الفصائل الفلسطينية، مع مراعاة أن يكون الدعم المالي تحديداً على شكل معونات إغاثية وإنسانية ومشاريع دعم للبنية التحتية.

5.الحفاظ على علاقات جيدة ومتوازنة مع جميع الأطراف الفلسطينية، والتعامل مع القضية الفلسطينية من بوابة السلطة والرئيس الفلسطيني محمود عباس، بالرغم من نتائج انتخابات 2006 التي فازت فيها حركة حماس.

6. عدم الإضرار بعلاقات تركيا الإقليمية والدولية ، وخصوصاً مع دولة الاحتلال قبل القطيعة السياسية بينهما.

7. إعتماد التدرج في تقديم الدعم للفلسطينيين ، باعتبار أن السياسة الخارجية أحد شواهد متانة المشهد السياسي الداخلي ونتائجها المباشرة، وبذلك فقد ازداد انخراط تركيا (العدالة والتنمية) في القضية الفلسطينية، وارتفع سقف خطابها وموقفها منها مع مرور الوقت وتراكم إنجازات الحزب وشعوره بنوع من الإستقرار الداخلي والإلتفاف الجماهيري، مستفيدة من اللعب في المساحات الرمادية.

8.تجنب تركيا للمواجهات المباشرة والحادة مع أي طرف، وصعوبة تحركها من الناحية الفعلية منفردة ودون شركاء إقليميين، بغض النظر عن ارتفاع سقف الخطاب.

9. إهتمام خاص بمدينة القدس لرمزيتها وتاريخها العثماني ووضعها القانوني، بالإضافة إلى أولوية الملفات الإنسانية مثل حصار قطاع غزة.

وبناء على هذه الأسس ، فقد تعاطت تركيا مع القضية الفلسطينية بشكل متدرج ومتصاعد ففي حين زار كل من وزير الخارجية عبد الله غول ورئيس الوزراء أردوغان دولة الإحتلال سنة 2005 في محاولة للعب دور الوسيط بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، اتخذ الموقف التركي منحا جديداً مع الإنتخابات البرلمانية في الضفة الغربية وقطاع غزة وتقدم حركة حماس فيها سنة 2006 بحيث أغضب استقبالها لقيادات الحركة دولة الإحتلال لاحقاً، كما لعبت الممارسات الإسرائيلية دوراً كبيراً في توتير العلاقات الثنائية، من العدوان على غزة 2008-2009، إلى الموقف في مؤتمر دافوس ، إلى أزمة إهانة السفير التركي في تل أبيب وصولاً للحظة القطيعة السياسية بين الطرفين على خلفية مهاجمة سفينة "مافي مرمره " في المياه الدولية وقتل تسعة ناشطين أتراك[1].

[1] نفس المرجع السابق ، ص. 14.

المبحث الثاني: التنافس التركي الإيراني في العراق.

للعراق أهمية بالغة في منطقة الشرق الأوسط لما يمتلكه من موقع إستراتيجي مهم وموارد اقتصادية هائلة خاصة النفط، وهو ما جعله محط أنظار القوى الإقليمية والدولية ويعتبر احتلال العراق سنة 2003، أحد أقوى التغيرات التي أثرت على موازين القوى في المنطقة ومنه على العلاقات التركية الإيرانية ، من حيث طبيعة دور كل طرف منهما في المنطقة ، وكذلك إثارة النزعات الإنفصالية الكردية وظهور بوادر إنشاء دولة مستقلة في الشمال وهو ما دفع تركيا وإيران إلى إعادة حساباتهما إزاء هذا المتغير.

ولقد ولد احتلال العراق تنافسا محتدما بين تركيا وإيران، لكن ظروف الإحتلال رجحت كفة موازين القوى إلى الطرف الإيراني، وهذا ما شكل مصدر خطر على المصالح التركية نتيجة تنامي النفوذ الإيراني وتغلغله داخل العراق، لتصبح طهران هي القوة الفاعلة في العراق إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية .

ولقد دفعت الخسائر الكبيرة التي تكبدتها القوات الأمريكية عسكريا واقتصاديا نتيجة فشلها وإخفاقها في إحكام السيطرة على العراق، إلى التوجه إلى القوى الإقليمية متمثلة في تركيا وإيران للقيام بأدوار مهمة في المنطقة وهو ما سمح لإيران باستغلال الفرصة لتصبح شريكا ومؤسسا في اللعبة الإقليمية.

ويبدو أن لكل من تركيا وإيران أطماعا ومصالح في العراق بعد احتلاله منها ما هو جلي ومنها ما هو خفي، إلا أن تركيا تعتبر الأقل تعبيرا على هذه المصالح من إيران لأنها أرادت أن تظهر صورة تركيا المحافظة والمسالمة والساعية لإرضاء الكل خدمة لمصالحها وأهدافها.

الفصل الثاني: القضايا الرئيسية للتنافس التركي الإيراني وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط

المطلب الأول: المصالح التركية في العراق:

بعد 2003 وجدت تركيا نفسها بصورة تكاد تكون خارج المعادلة العراقية كلياً، وعلى جميع الأصعدة سياسيا واقتصاديا وعسكريا، في مقابل ذلك كان هناك نفوذ إيراني قوي جدا وعلى نطاق واسع، ما دفع أنقرة بالتسلل تدريجيا وبداية الدخول بهدوء إلى الساحة العراقية، وهذا لخدمة مصالحها الإستراتيجية .

أ- سياسيا :

تعتبر السياسة الخارجية التركية العراق من أهم أولوياتها باعتباره بوابتها الرئيسية للوطن العربي وهو ما ركز عليه رئيس الوزراء التركي سابقا رجب طيب أردوغان في 2007،حين دعم طرح وحدة الأراضي العراقية،ورفض تقسيمه، مع ضرورة إشراف الحكومه المركزية على ثروات النفط و الموارد الطبيعية الأخرى، وحل قضية كركوك والتفاهم مع سكانها، وكذلك حماية حقوق التركمان و ضمانها دستوريا، والعمل على انهاء وجود حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، وهذا راجع بالأساس لخوف تركيا من قيام دولة كردية وسعي أنقرة إلى منع تحول شمال العراق إلى قاعدة لحزب العمال الكردستاني، كما يقول أحمد داود أوغلو أن علاقة تركيا مع العراق يحكمها أساسان مهمان، أحدهما هو بقاء العراق مصدرا للإرهاب تجاه تركيا وهو ما ترفضه أنقرة، أما الثاني فهو وجوب حماية الديموغرافيا السياسية في العراق بما فيها كركوك .

وسعيا منها إلى تعزيز علاقاتها مع بغداد كثفت القيادة التركية من الزيارات المتبادلة مع الطرف العراقي، مع محاولة البروز كطرف إقليمي نافذ في العراق، غير أن هذا السيناريو كان يسير بطريقة بطيئة وحذرة، كما سعت أنقرة إلى قيام حكومة مركزية مسيطرة على كل الأراضي العراقية في المقابل بدأت التحركات السياسية التركية في تقوية علاقاتها مع التركمان من جهة وإقليم كردستان من جهة ثانية، فبالنسبة للأولى تحاول تركيا من خلالها إفشال المحاولات الكردية بضم كركوك إلى إقليم كردستان، وذلك عن طريق سعي أنقرة بأن يكون للتركمان دور مهم وبارز في العراق، أما الثانية فخدمة لمصالحها وأهدافها في العراق وذلك راجع إلى قوة الأكراد في التأثير على صناع القرار.[1]

[1] أحمد سلمان محمد المعموري ، "**العراق في ظل التنافس الايراني التركي**،" (2017/04/07 ، 18:40) ، **http://www.alnahrain.iq/wp-content/uploads** .

ب- إقتصاديا :

يبدو أن إمكانيات العراق الإقتصادية من نفط وموقع جغرافي مميز يشكل دافعا مهما للمصالح التركية بحكم الجوار الجغرافي، إضافة إلى كونه سوقا كبيرة واعدة للسلع والإستثمارات التركية، حيث تسعى تركيا إلى زيادة فاتورتها من تصدير النفط العراقي عبر أراضيها من الجهة الشمالية للأسباب التالية :

-كسب تأييد أكراد العراق فيما يتعلق بحزب العمال الكردستاني.

-ضمان دور تركي أمني واقتصادي في شمال العراق ومنع الأكراد من الانفصال.

-موازنة النفوذ الإيراني في الجنوب العراقي وذلك بتمددها في شمال العراق.

-حصول تركيا على امتيازات في صناعة واستخراج النفط في شمال العراق.

وبرغم ما تقدم حاولت تركيا التغلغل اقتصاديا في جنوب العراق وذلك عبر زيارة رئيس الوزراء التركي عام 2011 مع وفد من رجال الأعمال إلى النجف وفتح قنصلية في البصرة عام 2009 بهدف منافسة الوجود الإقتصادي الإيراني في جنوب العراق .[1]

ج- أمنيا :

تتجلى مصالح تركيا أمنيا في تخوفها من الأكراد في العراق وسعيهم إلى الانفصال وهو ما قد يثير النزعة الانفصالية التي ستلحق أضرارا كبيرة بالجسد التركي نتيجة تفككه ومنه فالوضع الداخلي التركي يتأثر تأثرا مباشرا بأوضاع شمال العراق، ومنه تسعى تركيا جاهدة إلى :

-الحيلولة دون قيام دولة كردية في شمال العراق.

-الحرص على أن لا يتحول العراق إلى مصدر تهديد لتركيا .

-زيادة التعاون مع العراق خاصة اقتصاديا ليصبح شريكا رئيسيا.

-الحفاظ على سلامة ووحدة أراضي العراق .[2]

---

[1] حنفر الكعبي ،"**العلاقات الايرانية التركية و خريطة النفوذ في العالم**" 2017/02/21 ،20:20 ، **http://www.aleqt.com/2011/06/24/articlel** .

[2] أحمد سلمان محمد المعموري ، مرجع سابق .

المطلب الثاني: المصالح الإيرانية في العراق :

استغلت إيران الفرصة لخدمة مصالحها وتحقيق أهدافها من خلال الإحتلال الأمريكي للعراق، وذلك أن إيران وجدت في هذا الاحتلال فرصة ذهبية للظفر بعديد الإمتيازات وتحقيق أهدافها في المنطقة إنطلاقا من أنه لا العراق ولا أي طرف عربي آخر قادر حاليا على الوقوف في وجهها أومجابهتها.

أ – سياسيا :

تسعى إيران إلى بسط نفوذها بين الشيعة لكي يمسكوا بزمام الأمور في العراق وذلك بتهميش السنة، فبالنسبة لإيران تخشى أن يسترجع العراق إمكانياته وقدراته السابقة ويصبح قوة إقليمية منافسة وندا لها، وكذلك خوفها من تهميش دور مرجعية قم الإيرانية المرتكزة على ولاية الفقيه، باعتبار العراق يحتوي على المزارات المقدسة للشيعة في النجف وكربلاء ، لذلك عملت على مل ء الفراغ الإستراتيجي الناتج عن إنهيار الدولة العراقية بعد سقوط نظام صدام حسين 2003.[1]

ب– إقتصاديا :

يعد العراق بالنسبة لإيران فرصة اقتصادية كبيرة نظير ما يمتلكه من خزان ات النفط الكبيرة وثرواته الطبيعة الكبيرة ،سيما أن إيران تعاني من معضلات اقتصادية نتيجة تراجع احتياطها النفطي، فهي تطمع في حقول النفط العراقي لحل مشكلة الطاقة ، وقد شجعت التجارة مع العراق وذلك بفتح العديد من القنصليات في كثير من المدن العراقية ، وفتح العديد من المعابر الحدودية و واستخدام الموانئ الإيرانية للصادرات العراقية ، كما تطمح أن تصبح معبرا رئيسيا للصادرات العراقية إلى آسيا الوسطى .[2]

ج – أمنيا :

في المجال الأمني هناك تشابه كبير بين تركيا وإيران فهذه الأخيرة لها نفس الهوس من الأقليات الكردية على أراضيها والتي تتميز بعلاقات عائلية متينة مع أكراد العراق وبالتالي خوف إيران على أمنها القومي ناجم من خوفها إنفصال الأكراد في العراق وتشكيلهم دولة

[1] نفس المرجع .

[2] حنفر الكعبي ، مرجع سابق .

مستقلة وهو ما سيدفع أكراد إيران إلى السير على أثرهم، كما تسعى جاهدة إلى الحد من الخطر المحدق بها من طرف منظمة مجاهدي خلق الإيرانية في العراق وتسعى إلى إخراجها منه، كما تعمل إيران جاهدة على زيادة نفوذها في العراق بعدما إنسحبت القوات الأمريكية ، فإيران تولي أهمية كبرى إلى عراق هادئ ومستقر إلى جوارها ، بعيدا عن تحوله إلى قاعدة أمريكية وهو ما يشكل هاجسا لدولة الفقيه.[1]

و لقد إعتمدت إيران عدة وسائل وأدوات سياسية للنفوذ إلى الواقع العراقي منها :

*رغم أن هدف إيران كان سقوط نظام صدام حسين ، إلا أنها لم تسمح بأن تستعمل أراضيها أو مجالها الجوي لضرب العراق، وذلك إرضاء للشعب العراقي وتهيئة الأرضية لعهد ما بعد صدام الذي كان قرار إسقاطه قد أتخذ .

*إستعملت إيران لغة المال بأن جعلته في يد الكثير من رجال الدين العراقيين لتصريفه على المحتاجين الشيعة بالأساس، بغرض التأثير عليهم فكريا وعلميا وسياسيا بما يخدم إيران .

*مخاطبة الرأي العام العراقي من خلال بعض وسائل الإعلام ، وإنشاء عدة محطات تلفزيونية طائفية موجهة .

*فتح عدة بنوك إيرانية بواجهة عراقية .

و من أهم إنعكاسات النفوذ الإيراني في العراق مايلي :

*التدخل الإيراني الواضح في الشأن العراقي منذ سقوط نظام صدام حسين .

*سعي إيران إلى تخريب الاقتصاد العراقي من خلال إغراقه بمختلف السلع الإيرانية، حي ث أصبح الإقتصاد العراقي يعاني تبعية مطلقة لإيران .

* إذكاء البعد الطائفي من خلال التدخل في شؤون العراق، مما يساهم في حالة اللااستقرار .[2]

[1] أحمد سلمان محمد المعموري ،مرجع سابق .

[2] محمد العربي لادمي ، مرجع سابق ، ص،ص،132،131.

ومنه نرى الدراسة أنه في كلا البلدين أقليات كردية، وما يرعبهما هو أن يؤدي حصول الأكراد في شمال العراق على حكم ذاتي إلى تقوية الطموحات الإنفصالية للأكراد في البلدين . وهو ما أدى بالجانبين الإيراني والتركي على الإتفاق والتنسيق أمنيا لمواجهة الإنفصاليين الأكراد القابعين في المثلث الحدودي الإيراني التركي العراقي، حيث تم التوقيع على مذكرة "تفاهم أمني" وعلى الرغم من حدة التنافس بين تركيا و إيران إلا أن هذا لا يمنع من وجود مصالح مشتركة للبلدين تتمثل في :

1 العمل على منع قيام دولة كردية في شمال العراق.

2 منع عودة العراق إلى سابق عهده كقوة إقليمية .

المبحث الثالث: التنافس الإيراني التركي في سوريا.

فرضت سوريا نفسها كرقم صعب في معادلة العلاقات التركية الإيرانية، ليس على خلفية تباين موقف كل منهما حيال انتفاضة الشعب السوري ضد نظام بشار الأسد، إنما على خلفية الحسابات المعقدة للخسائر والمكاسب المتوقعة لكلا الطرفين في حالة سقوط هذا النظام وكلاهما يعتبر أن الأحداث في سوريا تمس بأمنه القومي ويعتبرونه شأنا داخليا بشكل أو بآخر.[1]

فالوضع في سوريا يستند الى ثلاث طبقات تتفاعل في جدلية تزيد من صعوبة التحليل الدقيق، فالمستوى الأول للصراع يتمثل في المستوى المحلي السوري الذي تنخرط فيه قوى سياسية وطائفية وجهوية متباينة ومصالح اقتصادية نافذة.

أما المستوى الثاني الإقليمي من الصراع بين إيران الداعمة للنظام والمتحالفة معه ، في مواجهة تركيا التي تتبنى إسقاط النظام السوري وتتحالف مع بعض فصائل معارضته السلمية والمسلحة .

بينما يظهر المستوى الدولي الثالث للصراع في الشد والجذب الدوليين بين روسيا والصين من ناحية، في مواجهة الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد الأوروبي من ناحية أخرى.[2]

سيتركز الدراسة على المستوى الثاني للصراع، أي المستوى الإقليمي بين تركيا وإيران.

---

[1] Larrabee Stephen, Nader Alireza, **Turkish – Iranian relations in a changing Middle east**, Santa Monica: RAND, Corporation, 2013, p 23.

[2] موقع مجلة بدايات ،**"الصراع التركي ـ الإيراني على سورية والفراغ العربي،"** مجلة بدايات،سنة 2012-2013، العددان 3-4،2017/03/07، 22:31، **https://www.bidayatmag.com/node/213** .

الفصل الثاني: القضايا الرئيسية للتنافس التركي الإيراني وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط

المطلب الأول:موقف إيران من الأزمة السورية.

يحتل التحالف الإيراني ـ السوري رأس أولويات مشروع إيران الإقليمي، فلقد استطاعت طهران في العقد الأخير عن طريق تحالفها مع دمشق من ربط سلسلة جغرافية من النفوذ الإقليمي تبدأ من غرب إيران مروراً بالعراق وصولاً إلى سوريا، ومنه إلى جنوب لبنان.

ولقد أصبحت هذه السلسلة إحدى الأوراق الرابحة في يد إيران لفرض حضورها الإقليمي سواء بحدود تماس مباشر مع إسرائيل ، أو بضغط معنوي على الدول العربية الرئيسية ، ولأن إيران ترتبط تاريخياً وعقائدياً مع جماعات في لبنان، فإن إيران تعمل على جعل سوريا حلقة الوصل التي تربطها بلبنان المهم إستراتيجياً وإعلامياً لديها بسلسلة نفوذها الإقليمي.[1]

ولقد أعلنت إيران دعمها الكامل واللامشروط للنظام السوري وذلك في ظل التحالف القائم بين الجانبين منذ أكثر من ثلاثة عقود، فتحركت إيران على جميع الأصعدة والمستويات متناقضة مع موقفها تجاه التحولات السياسية العربية بعد 2010، بوقوفها إلى جانب الشعوب إلا في القضية السورية حيث دعمت نظام بشار الأسد في حربه ضد خصومه ومعارضيه في الداخل والخارج، بحيث إعتبرت إيران ما يجري في سوريا بمثابة مؤامرة دولية هدفها فصل سوريا عن ايران، بما يضع هذه الأخيرة في مواجهة مباشرة مع إسرائيل والولايات المتحدة، وإيقاف الدعم الإيراني لحركات المقاومة في لبنان وفلسطين وفك الإرتباط بين طهران وحزب الله وإجبار دمشق على إبرام إتفاقية سلام مع إسرائيل ، وفي هذا الشأن هددت طهران أنقرة من خلال المبعوث الخاص للرئيس "أحمدي نجاد" من أن إستعمال أي قواعد عسكرية تركية للهجوم على سوريا سيعرض تركيا إلى قصف صاروخي إيراني[2].

وبرز الدعم الإيراني للنظام السوري عن طريق تمويله بأسلحة إيرانية وروسية وبإرسال أعداد لا يستهان بها من أفراد الحرس الثوري الإيراني ، ومن متطوعين إيرانيين للقتال إلى جانب ميليشيات حزب الله اللبناني على الأراضي السورية ، بحجة حماية الحوزات الشيعية المقدسة في سوريا، وقد ظهر الدعم العسكري جليا في معركة تحرير حلب.

---

[1] نفس المرجع سابق .

[2] عبد الفتاح بشير، "**الربيع العربي والعلاقات التركية الإيرانية**،" 2017/04/22، 15:07 ، **http://www.aljazeera.net/knowledgegate/op**.

المطلب الثاني: موقف تركيا من الأزمة السورية.

على النقيض من الموقف الإيراني تحركت أنقرة في كل الاتجاهات من أجل إسقاط النظام السوري، وإنتهجت القيادة التركية لهجة غير مسبوقة ضد نظام بشار الأسد ورفضها مشاركة هذا الأخير في أي مرحلة انتقالية لأنها رأت فيما يسمى " ثورات الربيع العربي" تحقيقا لإستراتيجيتها تجاه منطقة الشرق الأوسط، لذلك دعمتها بكل قوة، من حيث تسليح المعارضة السورية والإعانات المالية وفتح المعابر الحدودية للمتطوعين للقتال في صفوف المعارضة وتدريبهم، وأنها لن تخسر شيئا في حالة إستبدال النظام السوري الحالي بنظام آخر جديد.

كما تدرك أنقرة أن الشعوب العربية تنظر إلى السياسة التركية بإيجابية على عكس أنظمتها، ففي سوريا تحاول القيادة التركية التموقع من خلال دعم الشعب السوري، ما يؤهلها إلى نسج علاقات إيجابية بناءة مع أي نظام جديد قادم إلى سوريا.[1]

ومن المتوقع أن يصل الصراع بين تركيا وإيران على سوريا إلى معادلة غير صفرية ، وذلك بأن يؤول الوضع في سوريا إلى تسويات سياسية مرضية لكلا الطرفين، ولعل ما يزيد من صدق هذه الفرضية هو توفر العديد من العوامل التي تشجع الطرفين بأن يقبلا بتسوية سياسية تمنح لكل منما جزءا مما يريد ، ومنها العوامل التالية :

1- الأهمية الفائقة لسورية في سلم أولويات الطرفين.

2- الطبيعة الصراعية للعلاقات التي تجمع بين البلدين منذ خمسة قرون.[2]

وعليه تحولت الأزمة السورية إلى صراع إرادات بين أنقرة وطهران، بحيث تقوم كل منهما بتقديم الدعم المادي والعسكري الى الجهة التي تساندها، النظام بالنسبة إلى طهران والمعارضة بالنسبة إلى أنقرة، لذلك نعيش مرحلة تكوين المعادلات من جديد، ومنها أن تركيا تشهد

[1] علي حسن باكير، **الثورة السورية في المعادلة الإيرانية – التركية :المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة**، الدوحة :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012 ، ص58.

[2] "مجلة بدايات ، مرجع سابق .

إهتزازات على الصعيد الداخلي، ولا شكّ أنّ كل النقاط والمشاكل السلبية التي تعاني منها تركيا من القضية السورية، هي نفسها نقاط وأمور إيجابية تصب في مصلحة إيران .[1]

ومنه ترى الدراسة أن هذا التضاد القائم بين تركيا وإيران لا يقل أهمية عن ذلك القائم في العراق، ولكن حل المعضلة السورية تجاوز الإطار التركي الإيراني ليتوسع و يشمل الإطار الدولي المتمثل في روسيا والولايات المتحدة الامريكية والإتحاد الأوروبي بدرجة أقل.

[1] صوحي غونغور ،" **تركيا و ايران كيف و الى اين ؟**،" 2017/0703، 23:10 ، **http://www.turkpress.co/node/12329** .

المبحث الرابع: رؤى مستقبلية للتنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط .

على ضوء طبيعة العلاقات التركية الإيرانية، ورصد المواقف الأخيرة ودوافعها وتحليلها، مع استحضار المحددات الحاكمة للعلاقة بين الدولتين، يكمن أفق العلاقة بين استمرار التنافس أو التصعيد أو الاحتواء كما اعتادت الدولتان، مع بقاء التباين تجاه القضايا والمصالح والتنافس على النفوذ.

المطلب الأول: سيناريو استمرار الوضع الراهن(استمرار التنافس).

هذا السيناريو يشير إلى أن مستقبل العلاقات التركية الإيرانية يسير وفق معادلة معينة ومعقدة وجد حساسة وهو الواقع حاليا ، حيث أن العلاقات التركية الإيرانية يحكمها التنافس الإقليمي، لكن دون إغفال المصالح المشتركة بينهما والحرص عليها، ففي الحالة الأولى التنافس بينهما يكون على القضايا الساخنة في المنطقة، وهذا مبني على التباين الحاد في المواقف، مثلما هو الحال حيال الأزمة السورية ، حيث أن تراجع أي طرف عن موقفه سيؤدي به إلى خسارة مكانته لصالح الطرف الثاني فإيران لن تتخلى عن حليفها الإستراتيجي في المنطقة – الأسد– وعلى العكس، فإن تركيا لن تسمح بـاستمراية أو وجود الأسد في المرحلة الانتقالية، وهو ما سيجعلها تعود إلى نقطة الصفر في سياستها التي تتبعها منذ بداية الأزمة[1]، أما في الحالة الثانية فيعمل الطرفان التركي والإيراني على تحييد مصالحهما الاقتصادية والأمنية وإبعادها عن ميدان التشابك.

[1] كوثر زيارة ،مرجع سابق، ص 52.

وبالرغم من كثرة الإختلاف بينهما وتباين موقفهما إلا أنهما يلتقيان في مجالات أخرى كالنفط والغاز وتنسيقهما الأمني والعسكري تجاه حزب العمال الكردستاني ، والإعتدال الذي تشهده مواقفهما الخاصة بشأن الملف النووي.[1]

المطلب الثاني: سيناريو التدهور (الانتقال من التنافس إلى النزاع).

في هذه الحالة هناك إمكانية من أن يتحول التنافس بين تركيا وإيران من حالة التنافس والصراع إلى المواجهة المسلحة المباشرة، وهذا لشدة الصراع على المناطق المهمة في الشرق الأوسط ونفوذهما ، وما يزيد من حدة الإحتقان في العلاقات بين الدولتين نشر الدرع الصاروخي الأطلسي في الأراضي التركية ، وهذا استهدافا لإيران ومن ورائها روسيا ، كما لا يمكن إغفال امتلاك تركيا لعناصر قوة، وعوامل تميزها عن غيرها في المشهد السوري، متمثلة في طول الشريط الحدودي بينها وبين دمشق، وعلاقاتها المميزة مع فصائل المعارضة، وهي كلها عوامل تنبئ بصدام قوي ومباشر بين أنقرة وطهران في الساحة السورية .[2]

وقد يسعى قادة إحدى الدولتين إلى تصعيد مواقفهم، بهدف تعزيز النفوذ والإستقطاب الإقليمي، إلا أن هذا السيناريو تبقى إمكانية تحققه ضئيلة، وهذا راجع إلى طبيعة المرحلة التي تمر بها الدولتين، في ظل تشاركهما في علاقات متوترة مع القوى الدولية، وهذا بشرط تجنب الإحتكاك المباشر بين البلدين في كل من العراق وسوريا.[3]

---

[1] ريهام التهامي،" **إيران وتركيا :خلافات سياسية بعيدة عن العلاقات الإقتصادية** ،" 2017/04/27 ، 19:32، **http**://**falsharq**.**com**/**%D8%A7%D9%84%D8%B9%**.

[2] سعيد الحاج ، **خيارات تركيا امام "عاصفة الحزم " محتملة مع سوريا** ،الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ،2015 ، ص5.

[3] موقع مركز الفكر ،" **تأزم العلاقات الإيرانية التركية: الدوافع والآفاق**،" 2017/04/26 ،22:28، **http**://**www**.**fikercenter**.**com**/**position-papers**/ .

المطلب الثالث: سيناريو الانفراج وعودة الاستقرار(تحول التنافس إلى تعاون).

في هذا السيناريو هناك إحتمال من تحول حالة التنافس التي يشهدها البلدان إلى حالة تعاون وتنسيق في المصالح المشتركة وتقارب في وجهات النظر لمستقبليهما ومستقبل المنطقة ككل، وهذا نظرا لحاجة كل طرف إلى الآخر ، اقتصاديا، أمنيا وتجاريا... فإذا كانت إيران تعتبر سوقا نشطة ومستقبلية للسلع التركية، فإن تركيا بدورها تع بتو ممرا ومسلكا مميزا لغاز وبترول إيران إلى الضفة الأوربية.[1]

وقد يعمل البلدان على إحتواء الأزمة ومواصلة التعاون مع بعضهما فيما يخص تبادل إحتياجاتهما اقتصاديا، والتنسيق سياسيا في الملفات المتعلقة بمصالحهما المشتركة، إلا أن هذا لا يمنع من إثارة بعض المشاكل المتعلقة بالأسباب الرئيسية للنفوذ، مع إمكانية تطوير الدولتين الصاعدتين لنفوذهما في ظل محيط عربي يمتاز بالهشاشة.[2]

[1] ثائر عباس ، "**العلاقات الايرانية التركية : التنافس في ظل التعاون**،"2017/03/05 ،21:30 ، **http://aawsat.com/home/article/21856** .

[2] موقع مركز الفكر، مرجع سابق .

خلاصة الفصل الثاني:

تعتبر تركيا وإيران أهم قوتين إقليميتين في الشرق الأوسط، وتملك كل من هذين الدولتين مشروعا إقيليميا طموحا، من خلال سعي كلا الطرفين الى بسط نفوذهما والهيمنة على أبرز مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يبرزه تواجد البلدين في كل من العراق وسوريا، وتعتبر الثورة الإسلامية نقطة بداية بالنسبة لإيران في مشروعها التوسعي من خلال السعي إلى تصدير الثورة والعمل على النفوذ في دول الجوار مستعملة في ذلك مختلف الوسائل والأدوات، أما تركيا فمنذ وصول حزب العدالة والتنمية سنة 2002 إلى الحكم انطلقت من نظرية العمق الإستراتيجي وتصفير المشاكل مع جيرانها مستحضرة إرثها الحضاري في قالب جديد، وهو العثمانية الجديدة، وهذا ما ساعد تركيا لتصبح قوة إقليمية مركزية في منطقة الشرق الأوسط .

فأوضاع البلدين كانت متشابهة إلى حد كبير أواخر القرن الماضي في ظل أزمة إقتصادية داخلية ميزت البلدين ، لكن مع وصول نخب سياسية جديدة إلى سدة الحكم في الدولتين، جاءت بأفكار جديدة متفتحة على العالم وعلى منطقة الشرق الأوسط بالخصوص ، ساهمت بطريقتها في رسم سياسة جديدة خاصة بكل بلد تتلاءم مع قدراته وإمكانياته وأهدافه وطموحاته.

ففي تركيا حرصت القيادة الجديدة ممثلة في حزب العدالة والتنمية على إعادة تركيا إلى ماضيها المزهر منتهجة إستراتيجية إقتصادية و اجتماعية ، حققت بفضلها أنقرة طفرة نوعية جعلت منها دولة قوية ومزدهرة تتمتع باقتصاد قوي، محتلة بذلك المرتبة الثانية من حيث نسبة النمو الإقتصادي بعد الصين، كما أصبحت دولة قوية لا تقبل المساومات ولا المزايدات بعد أن كانت بالأمس القريب مجرد دولة مهلهلة وتابعة ، دون إغفال تقدمها في المجال الصناعي والزراعي، كما استرجعت أنقرة مكانتها الإقليمية التي رسم معالمها وزير الخارجية التركي السابق أحمد داوود أوغلو ، من خلال سياسته القائمة على الانفتاح على العالم ، وتصفير المشاكل والدبلوماسية المتناغمة .

أما فيما يخص إيران فلقد عملت على الإنفتاح على العالم منذ أواخر التسعينيات ، خاصة على دول منطقة الشرق الأوسط ، رغم العقوبات المفروضة عليها آنذاك ، لكن بوصول الإصلاحين إلى الحكم في طهران بزعامة محمد خاتمي عملت الجمهورية الإسلامية على بناء

علاقات مميزة مع جيرانها ، في إطار حسن الجوار وحوار الحضارات ، كما أنها سعت إلى حماية اقتصادها من الانهيار من خلال عملها على تنويعه وعدم التركيز على النفط فقط ، كما عملت على تقوية صناعتها العسكرية ، وقد تميزت عهدة النخبة الإصلاحية بقيادة حسن روحاني بعد عودتها إلى الحكم عقب عهدتي محمود أحمدي نجاد اللتين شهدتا تراجعا في انفتاح طهران على العالم، و كللت عودة الإصلاحيين بتوصل إيران إلى حل توافقي فيما يخص برنامجها النووي مع الدول الكبرى .

الخلاصة والإستنتاجات

خلاصة و استنتاجات:

يبدو أن الأهمية الكبيرة والبالغة التي تحظى بها منطقة الشرق الأوسط من ثروات وموارد طبيعية هائلة ومصدر طاقوي هام ، وكونها ممرا مميزا وهاما بين قارات العالم في التجارة الدولية، هي كلها عوامل جعلت من هذه المنطقة هدفا مباشرا ومحل أطماع القوى الكبرى عالميا، أو على المستوى الإقليمي بين تركيا وإيران ، كما كانت مرتعا للعديد من الأحداث والتحولات في ظرف بضعة عقود .

فالتحولات المتسارعة التي ميزت المنطقة، منذ الغزو الأمريكي للعراق وإسقاط نظام صدام حسين، أسهمت بقسط وافر في إنهيار أسس ومرتكزات النظام الإقليمي العربي، بالإضافة إلى التحولات السياسية منذ نهاية 2010 م والتي تعرف إعلاميا بـ" ثورات الربيع العربي "، وظهور تنظيمات مسلحة غير رسمية ساهمت في تواجدها عوامل كثيرة أهمها الإستبداد والفساد وغياب العدالة الإجتماعية داخل معظم الأنظمة العربية كلها عوامل وفرت فرصا لبعض القوى كتركيا وإيران للتموقع في المنطقة بما يحفظ مصالحها ويحقق أهدافها.

وقد شهد التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط اشتدادا بعد تفجر الأزمة السورية وتطورها إلى درجة المعضلة الدولية، حيث مثلت سوريا محطة رئيسية للتنافس والصراع بين الطرفين نظرا لحجم القضايا التي تهم الدولتين في الداخل السوري وعلى الحدود، خاصة بعد فشل الإطار المؤسسي العربي ممثلا في جامعة الدول العربية من إيجاد حل للقضية السورية والتي أدت إلى إنقسام دول الجامعة إلى مؤيد للنظام السوري ومعارض له.

وبالرغم من حالة التنافس الشديد بين البلدين في القضايا والملفات الإقليمية، وتمسك كل طرف بموقفه، إلا أن العلاقات بين تركيا وإيران لم تتطور إلى المواجهة المباشرة ، على غرار المشهد في اليمن، وذلك راجع لحاجة كل طرف إلى الآخر خاصة في المجال الإقتصادي، وهو ما يرجح بأن يبقى التنافس بين الدولتين في سياق محدد دون التطور إلى النزاع.

وعليه تكون الدراسة من خلال البحث والمعلومات المتوصل إليها، قد توصلت إلى إثبات صحة الفرضيات المتبناة لهذه الدراسة، وهي أن ضعف النظام الإقليمي العربي منح الفرص ة لظهور قوى إقليمية غير عربية في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما شجع كل من تركيا وإيران على تعميق نفوذهما في المنطقة، كما يمكن التأكيد على صحة الفرضية التي تعتبر أنه كلما

زاد التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط زادت ظاهرة عدم الإستقرار السياسي في المنطقة .

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التحولات السياسية في المنطقة لعبت دورا كبيرا في إعادة رسم خارطة القوى في منطقة الشرق الأوسط والتأثير على معادلة التوازن الإقليمي، كما أن تدخل إيران في المنطقة هو نتاج لمشروع متكامل مخطط له منذ الثورة سنة 1979، أما الدور التركي في المنطقة فيمكن تفسيره بسياسة حزب العدالة والتنمية الحاكم والذي ينظر إلى المنطقة باعتبارها عمقا استراتيجيا يجب لعب دور فيه حماية لمصالحها وتحقيقا لأهدافها، هذا وتبقى الأزمة السورية هي الأهم للطرفين، لأن سقوط الأسد يعني إنتهاء واحد من أكثر التحالفات استقرارا لأكثر من ثلاثة قرون، وهو ما سيؤثر على النفوذ الإيراني في المنطقة ويقلصه إلى أدنى الحدود، بينما لو حصل العكس فسيضع أنقرة في مأزق يصعب الخروج منه، ليبقى في الأخير التأكيد على أن كل طرف يعرف حجم قوة الطرف المقابل، وعليه فمصلحة الطرفين تقضي التعاون فيما بينهما، ليبقى التنافس في أطر محددة.

ملخص الدراسة

تسعى الدراسة إلى إبراز الأهمية الإستراتجية لمنطقة الشرق الأوسط التي تضم إلى جانب العالم العربي كلا من تركيا وإيران، والتي تعتبر ساحة تنافس وصراع بين أكثر من طرف إقليمي لبسط النفوذ والسيطرة عليها، هذه المنطقة ذات الموقع الإستراتيجي الهام والإرث الحضاري المتميز تعرضت لجملة من التحولات السياسية، التي أدت إلى إنهيار مرتكزات النظام الإقليمي العربي وخلفت فراغا إستراتيجيا في المنطقة، ما أدى إلى تنافس القوى الإقليمية لملء هذا الفراغ، بحيث ظهرت إيران وتركيا كقوتين إقليميتين بارزتين تسعى كل منهما لفرض مشروع إقليمي طموح ، وذلك بالتمدد في المنطقة لكي يكون لها دورا كقوة إقليمية مؤثر في السياسة العالمية، وبالتالي من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى حدوث تنافس كبير بينهما في الكثير من القضايا والملفات الإقليمية، وهذا ما ينعكس سلبا على المنطقة وعلى الأمن القومي العربي، ومنه يعتبر بأن مستقبل المنطقة مرهون بمستقبل التنافس بين هذين القوتين في ظل غياب قوة إقليمية عربية.

ABSTRACT

The study seeks to highlight the importance strategy for the middle East, which includes me along the Arab world both of Turkey, Iran, which is a square compete conflict between more than a party a regional extend of power and control, this area with a strategic location important and inheritance of civilization outstanding been a lot of shifts political whith led to the collapse of the acquired regional arab system and created a vacuum strategically in the region, leading to compete powers regional to fill the void, so that appeared Iran and Turkey emerges as a prominent regional powers seeking to impose ambitious regional projects by expanding the region in order to have a role as a regional influential in the world politics, and therefore is expected to lead to a competition large between them in many cases, files, regional, this is reflected negatively area on the Arab National security, and from consider that the future of the area is subject to the future of competition between these two forces in the absence of the power of regional Arab.

Résumé

L'étude vise à démontrer l'importance de la région du Moyen-Orient, qui comprend avec le monde arabe la Turquie et l'Iran, et considérée comme une scène de compétition et conflit entre plus d'un parti régional d'étendre l'influence et le contrôled'eux. Cette région a un emplacement stratégique important et patrimoine culturel exceptionnel a subi une série de transitions politiques conduit à l'effondrement des piliers système régional arabe et consacrer le vide stratégique dans la région, cela aussi était la cause de compétition des forces régionaux pour combler ce vide, de sorte que l'Iran et la Turquie ont émergé deux forces régionaux importantes, chaque d'eux a un projet régional ambitieux vise à étendre et d'imposer une grande place importante
dans cet territoire important pour d'un rôle dominant dans la politique mondiale, et donc Il est prévu que cela conduira à une concurrence significative entre eux dans un grand nombre d'affaires et dossiers régionaux, et cela aura reflété négativement sur la région et la sécurité nationale arabe, puis nous considérons que l'avenir de la région dépend de l'avenir de la concurrence entre ces deux forces.

قائمة المصادر والمراجع

أ المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتـــب

1- إبراهيم ناصر وآخرون، **حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغير**. بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، 2013 .

2- النعمي أحمد نوري، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية :الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا**. عمان: دار زهران، 2011 .

3-وغلو أحمد داود، **العمق الإستراتيجي :موقع تركيا ودرها في الساحة الدولية** .(ترجمة : محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل)، بيروت والدوحة :الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الثانية،2011 .

4- حسين كامل عمر ، **النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي : دراسة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكية**. سوريا : دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2008 .

5- دني إيمان ، **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة.** الإسكندرية:مكتبة الوفاء القانونية، 2014.

ثانيـا :الدراسات منشورة :

6- أبولية سعاد محمود، **القوى المتوسطة: دور القوى المتوسطة التقليدية والصاعدة في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة.** السياسة الدولية، العدد189، المجلد 47، 2012.

7- أحمد محمد، **الغزو الأمريكي – البريطاني للعراق عام 2003 بحث في الأسباب والنتائج:** مجلة جامعة دمشق، المجلد 20، العدد(3+4)، 2004.

8-الجبوري دنيا جواد ، **الدور الإقليمي العراقي:رؤية في الثوابت الإستراتيجية والتحديات المستقبلية،** مجلة السياسة الدولية .العدد 15، 2010.

المرهون عبد الجليل زيد ، أمن الخليج وإشكالية توازن القوى ، **جريدة الرياض ، العدد 16615 ،(2017/04/20 ،17:45)، http://www.alriyadh.com/893968 .**

9-جازع جواد صندل، **الحركة الحوثية في اليمن، مجلة ديالي، العدد 49 ، 2011.**

10- سعيدي السعيد، سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية-العربية، **مجلة الفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة .(د، ت)، العدد 10.**

11- عباس محمد، **الانكماش...مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 185 ، 2011.**

11- فاخوري جلال ، "**نظرية اللعبة في العلاقات الدولية** ،" **جريدة الرأي ، (2017/05/18 ،20:25)، http://alrai.com/arlicle/54842.html .**

12- موقع مجلة بدايات، **الصراع التركي ـ الإيراني على سورية والفراغ العربي، _مجلة بدايات، العددان 3-4 سنة 2012-2013 ، (2017/03/07،22:31)، https://www.bidayatmag.com/node/213 .**

13- أبوهنية حسن، "**البناء الهيكلي لتنظيم الدولة الإسلامية،** " ورشة عمل :تنظيم الدولة الإسلامية :النشأة، التأثير، المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، نوفمبر 2014 .

14- الحاج سعيد، "**خيارات تركيا أمام "عاصفة الحزم " محتملة مع سوريا** ،" الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات، 2015.

15- باكير علي حسن، "**الثورة السورية في المعادلة الإيرانية – التركية :المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة،**" الدوحة :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012 .

16- حمدي محمد نذير، "**ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية**"، المركز الديمقراطي العربي، قسم الدراسات والعلاقات الدولية، _(2017/04/22، 21:30)، **http://democraticac.de/?p=1775.**

17- خلاصي خليدة كعسيس، "**الربيع العربي بين الثورة والفوضى،**" مركز دراسات الوحدة العربية، ، _(2017/03/26، 10:30)، **https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source.**

18- مجموعة من الباحثين، **عاصفة الحزم :إعادة ترتيب الأوراق الإقليمية،** الدوحة :مركز الجزيرة للدراسات، 2015 .

19- موقع الزيتونة ،"**ملخص تقدير استراتيجي (84) لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، نوفمبر 2015،**" (2017/04/26 ،20:08)، **https://www.alzaytouna.net/2015/11/26/%D8 .**

-ثالثا: الدراسات غير المنشورة:

20- العدوان طايل يوسف عبد الله، **الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط (2002-2013)**، (قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط .2013).

21- زيارة كوثر، **التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط 2002-2015** .(مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2014-2015).

22- حمدي عيسى سليمان، **انعكاسات الإستراتيجية الأمنية الإيرانية على دول الخليج العربي، (بعد حرب الخليج الأولى1988 -2014)**:(مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي التخصص دراسات أمنية وإستراتيجية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014).

23- العربي_يوسف حسن يوسف، **المتغيرات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وأثراها في الأمن القومي العربي(2003-2013)** : (مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2013).

24- لادمي محمد العربي، **التنافس التركي –الإيراني على المناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط 1996-2014.** (مذكرة مكملة لنيل الماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2013).

25- شلبي سعد شاكر، **التحديات الأمنية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة :** (مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم والآداب، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2008).

رابعـــــا: التقاريـر:

26- منظمة الأمم المتحدة، **تقرير داعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام) :التهديد الإرهابي العالمي**، خبير جامعة الدول العربية في مؤتمر نموذج منظمة، الأمم المتحدة في موسكو5120، 2015.

27- موقع إسلام تليمز، **البيان النهائي المشترك للمفاوضات النووية بين إيران و5+1**، 2017/04/21 ، 08:33 .

.http://www.islamtimes.org/ar/doc/news/451722/%20--%3E

خامسـا: الندوات والملتقيات:

28- ملكاوي عصام فاعور، " **تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة**،" بحث مقدم في الملتقى العلمي، " **الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية**"، المنعقد: بمدينة الخرطوم بالتعاون ما بين كلية العلوم الإستراتيجية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والرابطةالعربية للدراسات المستقبلية لاتحاد مجالس البحث العلمي العربي، في الفترة (3-5 فيفري2013).

سادسـا: مواقع الأنترنت:

29- الجازي هايل ،"**مفهوم الصراع الدولي** ،" (2017/05/15 ،22:13)،

. http://mawdoo3.com/%D9%85%D9%87

30- الكعبي خنفر ، "**العلاقات الإيرانية التركية وخريطة النفوذ في العالم**"، (2017/02/21، 20:20)، **. http://www.aleqt.com/2011/06/24/articlel**

31- المعموري أحمد سلمان محمد ، "**العراق في ظل التنافس الايراني التركي**،" (2017/04/07 ،18:40) ، **.http://www.alnahrain.iq/wp-content/uploads**

32- العواد ساعد ناصر جاسم، "**نظرة تحليلية للأهمية الاقتصادية للبترول والغاز في منطقة الشرق الأوسط**"، (2017/02/21، 10:14)،

. http://www.siyassa.org.eg/Ul/Front/Issue.aspx

33- الشيوخ حمد، "**أسباب اندلاع ثورات الربيع العربي**،" (2017/03/12، 17:25)،

. http://middle-east-online.com/?id=146507

34- التهامي ريهام، "**إيران وتركيا :خلافات سياسية بعيدة عن العلاقات الاقتصادية**،" (2017/04/27، 19:32)،

. http://falsharq.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%

35- بالفلاح يونس، "**الحراك العربي...خطوات للخلف من اجل قفزة للأمام**،" (2017/04/24، 20:25)،

.https://www.alaraby.co.uk/supplementyouth

36- بشير عبد الفتاح، "**الربيع العربي والعلاقات التركية الإيرانية**،"(2017/04/22، 15:07)، **http://www.aljazeera.net/knowledgegate/op**.

37- سيد أحمد محمد، "**مفهوم الصراع الدولي والمنطلقات النظرية له**،"(2017/04/22، 10:46) ، **http://moha1991mad.sudanforums.net/t10-topic** .

38- سعلي مُحمد، "**تمرد الحُوثيين في اليمن: ثورةٌ أم مُهمةٌ بالوكالة؟**،" (2017/04/24، 14:22)، **http://www.tlaxcala int.org/article.asp?reference=13647** .

39- عباس ثائر، "**العلاقات الإيرانية التركية: التنافس في ظل التعاون**،" (2017/03/05، 21:30)، **http://aawsat.com/home/article/21856** .

40- قاسم عبد الستار، "**الحراك العربي والإطاحة بالديمقراطية**،"(2017،23:20/03/22)، **http://www.aljazeera.net/knowledgegate/authors/2009/6/30** .

41- خلجي مهدي ، "**آية الله خامئني مفاوض متشائم ، إستراتيجي متفائل**" ، (2017/04/22، 11:22)،-**http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/ayatollah** .

42-غونغور نصوحي، "**تركيا وإيران كيف وإلى أين؟**،" (2017/03/07، 23:10) ، **http://www.turkpress.co/node/12329** .

43- موقع ويكيبيديا ، "**غزو العراق**،" (21/01/2017 ، 10:07)، **https://ar.wikipedia.org/wiki** .

44- موقع مركز الفكر، "**تأزم العلاقات الإيرانية التركية: الدوافع والآفاق**،"

(2017/4/26 ، 22:28)، **http://www.fikercenter.com/position-papers/** .

ب- الكتب باللغة الأجنبية :

45-Hinnebusch Raymond؛ **the American invasion of Iraq: causes and_consequences**. (w.p.p): Perception Spring Center, 2007.

46-Stephen Larrabee؛ Alireza Nader؛ **Turkish – Iranian relations in a changing Middle east**, Santa Monica: RAND, corporation, 2013.

فهرس الاشكال و المحتويات

رقم الشكل	الصفحة
الشكل الأول : خريطة الشرق الأوسط .	14
الشكل الثاني : خريطة حدود الدولة الإسلامية لسنة 2020 حسب رؤية التنظيم	26
الشكل الثالث : خريطة تموقع الحوثيين في اليمن .	30
الشكل الرابع : خريطة توضح موقع تركيا .	35
الشكل الخامس : خريطة توضح موقع إيران .	39

مقدمـة	01
الإطار المنـهجي والمفهومي والنظري	02
أولا: الإطار المنـهجي	03
ثانيا: الإطار المفهومي	06
ثالثا: الإطار النظري	10
الفصل الأول: البيئة الجيواستراتجية لمنطقة الشرق الأوسط	13
المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط	14
المطلب الأول: المحددات الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط	15
المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية والأمنية لمنطقة الشرق الأوسط	16
المبحث الثاني: التحولات السياسية في منطقة الشرق الأوسط بعد 2002	18
المطلب الأول: الاحتلال الأمريكي للعراق 2003	18
المطلب الثاني: الحراك العربي بعد 2011 وانعكاساته على المنطقة (المعضلة السورية، اليمنية، الخليج....).	22
المطلب الثالث: ظهور تهديدات فاعلين من غير الدول	24
المبحث الثالث: الواقع السياسي الداخلي في تركيا وإيران بعد 2002	32
المطلب الأول: الواقع السياسي الداخلي في تركيا بعد 2002	32
المطلب الثاني: الواقع السياسي الداخلي في إيران بعد 2002	36
خلاصة الفصل الأول	42
الفصل الثاني : القضايا الرئيسية للتنافس التركي الإيراني وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط	43
المبحث الأول: الموقف التركي الإيراني من القضية الفلسطينية	45
المطلب الأول: موقف إيران من القضية الفلسطينية	45

فهرس الاشكال و المحتويات

المطلب الثاني: موقف تركيا من القضية الفلسطينية	46
المبحث الثاني: التنافس التركي الإيراني في العراق	50
المطلب الأول: المصالح التركية في العراق	51
المطلب الثاني: المصالح الإيرانية في العراق	53
المبحث الثالث: التنافس الإيراني التركي في سوريا	56
المطلب الأول: موقف إيران من الأزمة السورية	57
المطلب الثاني: موقف تركيا من الأزمة السورية	58
المبحث الرابع: رؤى مستقبلية للتنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط	60
المطلب الأول: سيناريو استمرار الوضع الراهن(استمرار التنافس)	60
المطلب الثاني: سيناريو التدهور (الانتقال من التنافس إلى النزاع)	61
المطلب الثالث: سيناريو الانفراج وعودة الاستقرار(تحول التنافس إلى تعاون)	62
خلاصة الفصل الثاني	63
خلاصة وإستنتاجات	66
ملخص الدراسة	68
الملخص بالغة الأجنبية	69
قائمة المراجع	70
فهرس الأشكال والمحتويات	80